

تعليقات جمال مرسل على

حاشية ابن الحاج (ابن حمدون)

ت 1273هـ

على شرح ميارة

ت 1072هـ

لمنظومة ابن عاشر

ت 1040هـ

المسمّاة بـ (المرشد المعين على الضروري من علوم الدين)

على مذهب الإمام مالك بن أنس

ت 179هـ

②

◈ مقدمة لكتاب الاعتقاد معينة لقارئها على المراد ◈

تعليقات جمال مرسل على

حاشية ابن الحاج (ابن حمدون)

ت 1273هـ

على شرح ميارة

ت 1072هـ

لمنظومة ابن عاشر

ت 1040هـ

المسمّاة بـ (المرشد المعين على الضروري من علوم الدين)

على مذهب الإمام مالك بن أنس

ت 179هـ

②

◈ مقدمة لكتاب الاعتقاد معينة لقارئها على المراد ◈

مقدمة لكتاب الاعتقاد معينة لقارئها على المراد ①

ذكر في هذه الترجمة: الحكم العقلي وأقسامه، وأول واجب على المكلف، وشروط التكليف، وجعل ذلك مقدمة لكتاب الاعتقاد؛ لأن مدار الاعتقادات على الحكم العقلي بأقسامه الثلاثة ②، والاعتقادات أول الواجبات في الجملة ①، ولا يُخاطب بواجب ولا غيره إلا البالغ العاقل.

ومقدمة -بفتح الدال ③ وكسرها ④- =

① هذه الترجمة من الشر وليست من النظم.

② أي لاستمداده منها؛ لأن صاحب علم الكلام تارة يثبتها وتارة ينفيها، كقوله: (يجب لله الوجود والقدم) و(يستحيل ضد هذه الصفات)، (يجوز في حقه فعل الممكنات)، فمن لم يعرف حقائق هذه الأقسام لم يعرف ما أثبت هنا ولا ما نفي، فتلك الأقسام استمداد لهذا العلم من حيث التصور، لا من حيث الإثبات أو النفي؛ لأن ذلك فائدة هذا العلم.

③ أي من (قدم) المتعدي ②.

④ أي من (قدم) اللازم، بمعنى (تقدم)، ومنه: {لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ} [الحجرات: 1] ③ =

① لأن الإيمان شرط في صحة المعاملات، فهو كالأساس الذي يبنى عليه غيره، قال سيدي العربي الفاسي في مراصده:

| | |
|---|---|
| وَبَعْدُ فَالْعِلْمُ أَجَلُّ مَا طَلَبُ | ذُو الْعَقْلِ وَالْأَوْكَدُ مِنْهُ مَا وَجَبُ |
| وَالْأَوَّلُ الْأَوْجِبُ عِلْمُ الْمُعْتَقِدِ | إِذْ هُوَ عَيْنُ دَائِمَةٍ فَلْيُعْتَقِدْ |
| وَهُوَ أَضَلُّ وَالْأُصُولُ تَسْبِقُ | فُرُوعَهَا فَهِيَ وَأَحَقُّ أَنْ سَبِقُ |

نشر الطيب على شرح الشيخ الطيب: 1 / 227

② أي على أنها اسم مفعول من المتعدي؛ لأن هذه يقدمها المتكلم أمام المقصود، وما قيل من أن في الفتح إيهام كون تقديمها بجعل جاعل لا بالاستحقاق غير ظاهر؛ لأن المتكلم المراعي لحسن الترتيب إنما يقدمها إذا استحققت التقديم، واحتمال كونها مقدمة فلا استحقاق، بعيد، لكن الأشهر فيها الكسر. شرح الطيب ابن كيران. ص: 121.

③ أي لا تقدموا. واسم المفعول (مقدمة) بمعنى ذات متقدمة، أي ثبت لها التقدم على غيرها، ثم نقلت من الوصفية إلى الاسمية للجماعة المتقدمة من الجيش على سبيل الحقيقة العرفية، ومن ثم هجر المعنى الأصلي بحيث لا يقع على موصوف، فالتاء فيها للدلالة على النقل من الوصفية إلى الاسمية، لا للتأنيث، وإلا لمنعت من الصرف، ثم أخذت من مقدمة الجيش وجعلت اسماً لكل متقدم على سبيل الاستعارة، وتعين بالإضافة، فيقال: مقدمة علم، مقدمة كتاب، مقدمة دليل. شرح الطيب ابن كيران. ص: 121.

خبر لمبتدأ محذوف، أي: هذه مقدّمة ①، و(معينة) صفة لها ①.

= أو المتعدّي؛ لأنّها لا شتمالها على ما يقتضي تقديمها كأنّها تُقدّم نفسها، أو لأنّها تُقدّم عارفها على غيره بجعلها إياه ذا بصيرة فيما يريد الشروع فيه، ثمّ الكسر أحسن؛ لأنّه يُشعر بأنّ التقديم لها ذاتي لا جعلي، كما يشعر به الفتح، ولذلك اقتصر عليه السعد في المختصر.

① قوله: (أي هذه مقدّمة) الخ: على فتح (مقدّمة) يكون التقدير: (هذه أمور مقدّمة على المقصود).

وعلى كسرها: من (قدّم) اللّازم: (هذه أمور مقدّمة). ومن المتعدّي: (هذه تُقدّم نفسها أو عارفها؛ لأجل كتاب علم الاعتقاد، أو مختصّة به). فاللّازم في قوله: (لكتاب) للتعليل أو الاختصاص، والجاز والمجرور في موضع الصفة لـ(مقدّمة) أو متعلّقة بها (معينة) مَنْ عرف ما فيها على فهم المراد الذي هو مسائل الاعتقاد؛ لشروعه فيها على البصيرة، أو أنّها (معينة) مَنْ عرفها وحصلها على فهم مسائل ذلك العلم، ومُسَهّلة لإدراكها على وجهها.

تنبيه: مقدّمة الناظم من حيث ألفاظها مقدّمة كتاب، ومن حيث معانيها مقدّمة علم، اشتملت على: (استمداد علم الاعتقاد، وعلى فائدته، وعلى حكمه التزامًا)، وهذه الثلاثة من جملة مبادئ العشر ②..... =

① فائدة: إذا ذُكرت (مقدّمة) مفردة ففي إعرابها ثلاثة أوجه: الأول: خبر لمبتدأ محذوف (هذه مقدّمة)، والثاني: مبتدأ لخبر محذوف (مقدّمة أذكرها)، والثالث: مبنية على الوقف، مثل (واحد، اثنان، ثلاثة...)؛ لأنّها كلمة واحدة ولم تدخل في تركيب، والإعراب من خواصّ التراكيب، لكن لفظ وقفها على لفظ الرفع (لا معربة ولا مبنية).

② أي علم له عشرة مبادئ يتعرّف من خلالها طالب العلم على ماهية هذا العلم، وتذكر في ابتداء أي كتاب -غالبًا-، جمعها الإمام الصبّان في حاشيته على الملوّي في هذه الأبيات:

| | |
|---|---|
| إِنَّ مَبَادِي كُلِّ فَنٍّ عَشْرَةٌ | الْحَدُّ، وَالْمَوْضُوعُ، ثُمَّ الثَّمَرَةُ |
| وَفَضْلُهُ، وَنَسَبُهُ، وَالْوَضْعُ | وَالْأَسْمَاءُ، وَالْإِسْتِمْدَادُ، حُكْمُ الشَّارِعِ |
| مَسَائِلٌ، وَالْبَعْضُ بِالْبَعْضِ اكْتَفَى | وَمَنْ دَرَى الْجَمِيعَ نَالَ الشَّرَفَا |

فالحَدُّ: هو التعريف الذي يضمّ جميع أطراف هذا العلم، كما أنّه يميزه عن غيره من العلوم، بحيث لا يلتبس على المتعلّم التفريق بين هذا العلم والعلوم الأخرى. والموضوع: هو ماهية المدروس أو الأبواب التي يطرقها هذا العلم. وأما الثمرة: فهو الفائدة التي يعود بها هذا العلم على المجتمع وعلى الدارس نفسه. وفضله: هو إشارة لمرتبة هذا العلم بين العلوم. ونسبته: إشارة إلى علاقة هذا العلم بالعلوم الأخرى. والواضع: هو إشارة لمن اخترع هذا العلم. أو أوّل من صنّف أو كتب فيه. أو هو من قام بنقل هذا العلم من الصدور أو السطور. والاستمداد: هو المصادر التي تستقى منها هذه العلوم. وحكم الشارع: هو الحكم الشرعيّ في هذا العلم من ناحية ما إذا كان واجبًا أو جائزًا أو مُحَرَّمًا. ومسائل العلم: هي أبوابه وأقسامه وفروعه التي يهتمّ هذا العلم بدراستها.

= وقد أنعمناها شرحًا في الأزهار الطيبة النشر، وذكرنا الفرق بين (مقدمة العلم) و(مقدمة الكتاب) بآتم تحرير مّا ذكره السعد في المطوّل ونقله في ك. انظره ①..... =

① قال ابن حمدون في (الأزهار الطيبة النشر فيما يتعلّق ببعض العلوم من المبادئ العشر): ثمّ هذه المسائل كما يعبر عنها بالمبادئ يعبر عنها بمقدمة العلم، يقال: مقدمة العلم لما يتوقّف عليه الشّروع في مسائله على بصيرة، كمعرفة حدّه، وموضوعه، وغايته. ومقدمة الكتاب: لطائفة من كلامه قدّمت أمام المقصود لارتباط له بها، وانتفاع بما فيه. قال السعد (التفتازاني): والفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب مّا خفي على كثير من الناس.

قال الشيخ أبو العباس أحمد بن عبد العزيز الهلاليّ في شرح القادرية: الفرق بينهما على التعريفين المذكورين جليّ: فالأولى اسم للمعاني، والثانية اسم للألفاظ، وأيضا: الأولى يتوقّف عليها الشّروع في الكتاب، سواء توقّف الشّروع في العلم على معرفة معانيها أم لا، فبينهما باعتبار الحمل التباين، وباعتبار الوجود عموم وخصوص بإطلاق، فمقدمة الكتاب أعمّ من مقدمة العلم، فكّلما وجدت الثانية وجدت الأولى صلاحية، ولا عكس كلّيّ، إذ كلّ مقدّمة للعلم تصلح أن تكون دوالّ متعلّقة بمقدّمة للكتاب الموضوع في ذلك العلم، وليس كلّ مقدّمة لكتاب تصلح أن تكون معرفة مدلولاتها مقدّمة للعلم، بل قد تصلح لذلك وتارة لا تصلح، كمقدّمة المختصر الفقهيّ، فإنّها باعتبار الألفاظ مقدّمة للكتاب، ومعرفة معانيها ليست مقدّمة للفقه. اهـ

وإثبات مقدّمة الكتاب والفرق بينها وبين مقدّمة العلم اصطلاح جديد أحدثه السعد كما قال السيّد (الرجزانيّ) في حاشيته على المطوّل، لأمرين:

أحدهما: دفع الإشكال الوارد على قول أرباب التأليف في أوائلها: (مقدّمة في تعريف العلم وموضوعه وغايته)، إذ لو لم يثبت إلّا مقدّمة العلم للزم كون الشيء ظرفًا له، فإذا ثبتت مقدّمة الكتاب وجُعِلت اسمًا للألفاظ صار المعنى: (هذه الألفاظ التي هي مقدّمة الكتاب في بيان المعاني التي هي مقدّمة العلم)، واندفع الإشكال.

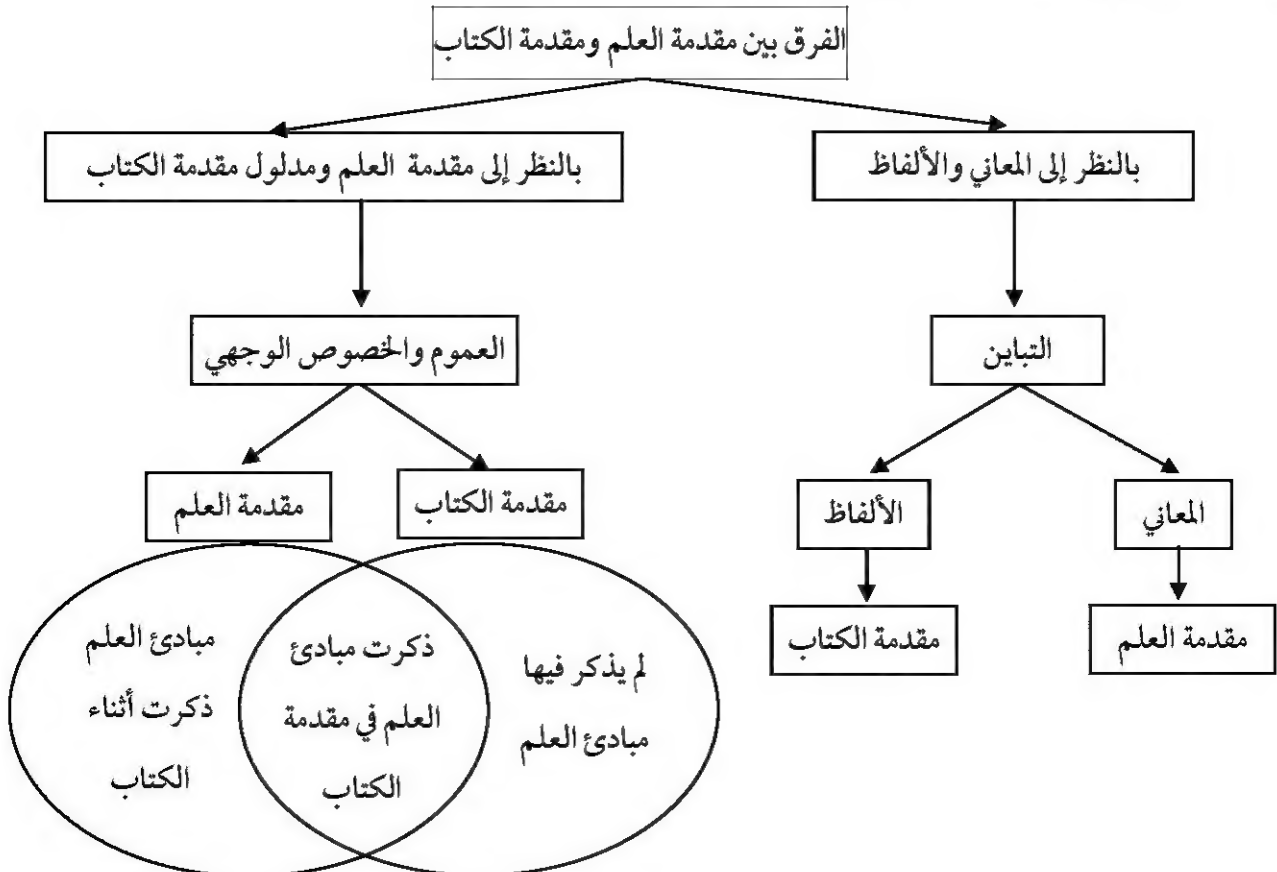
ولا يرد عليه أنّه اشتهر بين الناس أنّ الألفاظ قوالب للمعاني، فلو كان المعنى ظرفًا للفظ أيضًا للزم كون كلّ منهما ظرفًا للآخر ومظروفًا له؛ لأنّ الذي جُعِلَ ظرفًا للألفاظ هو بيان للمعاني، لا المعاني أنفسها، بناء على أنّ الألفاظ مسوقة لذلك الباب الذي قد يحصل بغيرها، فكأنّ البيان محيط بالألفاظ إحاطة الظرف بالمظروف، وجُعِلت الألفاظ أيضًا ظرفًا للمعاني بناء على أنّ المعاني تؤخذ من الألفاظ وتزيد وتنقص بزيادتها ونقصها، فكأنّ الألفاظ قوالب تُصبّ فيها المعاني بقدرها. وعلى الاعتبار الأوّل قال صاحب التسهيل: (هذا كتاب في النحو)، وصاحب الفريدة: (وهذه ألفية فيها حوت). وعلى الثاني قال في الخلاصة: (مقاصد النحو بها محوّة)، بناء على ما قال السيّد إنّه المختار من كون الكتاب عبارة عن الألفاظ..... =

= وأما شروط التكليف الشرعية كلها من المعرفة وغيرها فليس من مقدمة علم الاعتقاد، وإنما ذكر فيها على سبيل الاستطراد، وزاد ذكره هنا حسناً أنه من مقدمة الفئتين الآخرين اللذين اشتمل عليهما الكتاب أيضاً، أعني: الفقه والتصوف، كما نبّه عليه بأداة التعميم في قوله: (وكلّ تكليف بشرط العقل) الخ.

= على أن ما أورد في قولهم: مقدمة في تعريف العلم، وكذا من لزوم كون الشيء ظرفاً لنفسه غير وارد؛ لأنّ مقدمة العلم على ما سبق هي معرفة حدّه وموضوعه وغايته، والأمور المذكورة أوائل التأليف ليست هي المعرفة، بل هي ما تحصيل به المعرفة.

والأمر الثاني ممّا دعا السعد إلى إثبات مقدّمة الكتاب مغايرة لمقدمة العلم: أن يستغنى بذلك عن بيان توقّف العلوم الثلاثة المودّعة في (التلخيص) التي ذكرها مؤلّفه في مقدّمته، من بيان الفصاحة والبلاغة وما يتّصل بذلك، وحملت المقدّمة في التلخيص على مقدّمة الكتاب بالمعنى الذي ذكره لم يحتج إلى بيان التوقّف، وقد علمت أنّه لا بدّ فيها أيضاً من التوقّف، وقد بحث الفناريّ في كون ما ذكر عن السعد اصطلاحاً جديداً بما يوقّف عليه في حاشيته على المطوّل. اهـ

وإليك هذه المخطط التركيبي التوضيحي للتفريق بين مقدمة الكتاب ومقدمة العلم، وهي تدور من حيث الاعتبار بين التباين والعموم والخصوص الوجهي:



قوله ①:

وَحُكْمُنَا الْعَقْلِي ① قَضِيَّةٌ بِأَلَا
وَقَفَّ عَلَى عَادَةٍ أَوْ وَضَعَ جَلَا
الحكم: هو (إثبات أمر لأمر أو نفي أمر عن أمر) ②.

① (وحكمنا العقلي) بتخفيف ياء النسب، وهو لغة لا ضرورة، خلافاً لبعض الشُّراح ②.

② قوله: (إثبات أمر لأمر) الخ، الحكم عند المناطقة: (إدراك النسبة ③، واقعة أو ليست بواقعة ④)، وعند الأصوليين: (خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين)، وعند أهل العرف العام ⑤: (إسناد أمر لأمر إيجاباً أو سلباً) ⑥، والظاهر أن المراد به هنا المعنى الأول، فيؤول الإثبات والنفي في الكلام بإدراك الثبوت والانتفاء، وذلك لأنَّ المحققين على أنه ليس للنفس بعد تصوّر الطرفين هنا فعل وتأثير، بل إذعان وقبول للنسبة، أي اعتقاد أنها واقعة أو ليست بواقعة، فيكون الحكم كيفية للنفس ⑦، لأنه من قبيل العلوم والاعتقادات، فهو مقولة الكيف ⑧ =

① تتوقف مباحث العقائد على ما يجب وما يجوز وما يستحيل لله - عز وجل - وكذا الرسل - عليهم السلام -، ومرجعية الواجب والجائز والمستحيل هي الحكم، والحكم قد يكون شرعياً أو عادياً أو عقلياً، والمقصود هنا هو العقلي، لذا لا بدّ أولاً من معرفته.

② النسب: أن تلحق آخر الاسم ياء مشددة مكسورة ما قبلها، للدلالة على نسبة شيء إلى آخر. وإذا أثبتنا التشديد في الياء هنا لاختل الميزان الشعري، أما إذا خففنا الياء فيكون الوزن (متفعّلن مستفعّلن متفعّلن)، ولغة التخفيف لغة ركيكة لا ترتقي إلى مستوى العربية الفصيحة كما وردت عن أقحاح العرب لم تحفظ في المعاجم ولا في مطولات النحو والصرف.

③ أي النسبة بين الموضوع والمحمول.

④ أي مطابقة للواقع، أو غير مطابقة. ففي قولنا (زيد قائم) تكون النسبة الإضافية هي: (وقوع قيام زيد)، وفي قولنا: (زيد ليس بقائم) تكون النسبة الإضافية هي: (عدم وقوع قيام زيد). ويسمى حينئذ: التصديق المقابل للتصوّر.

⑤ أي في اصطلاح أهل اللغة.

⑥ التعريفات، الجرجاني الشريف علي بن محمد، ص 92.

⑦ أي صفة وجودية قائمة بالنفس يمكن رؤيتها.

⑧ كلمة مقولة اشتقت من مصدر (القول)، وكان أرسطو (384 - 322 ق. م) هو الذي درس أهم مظاهر المعرفة في عصره، فوجدها تقوم على عشرة أسس، يبنى عليها الفكر المستقيم في اتجاهه نحو التعميم. وقد جمعها أرسطو وشرحها وسماها (المقولات)، وهي عشر، جمعها بعضهم في بيت واحد هو: (قمرٌ غزيرُ الحُسنِ ألطفُ مصرُّه * لو قام يكشفُ غمّي لَمَّا انثنى) 1. القمر: للجوهر. 2. الغزير: للكرم. 3. الحسن: للكيف. 4. ألطف: للإضافة. 5. مصره: للأين. 6. قام: للوضع. 7. يكشف: للفعل. 8. غمّي: للملك. 9. لَمَّا: للمتي. 10. انثنى: للانفعال. ومقولة الكيف Quality: هو هيئة قارة في الشيء، وهو أيضاً عرض لا يتوقف تعقله على تعقل الغير، ولا يقتضي القسمة في حله اقتضاء أولياً. وللكيف أنواع: منها: كيف الملكة: وهو نوعان: أحدهما: ما يوجب الكمال، وهو الناتج عن الاقتدار بلا كلفة، مثل ملكة العلم والكتابة.

فمثال الإثبات: قولنا -مثلاً-: العالم حادث. ومثال النفي: قولنا -مثلاً-: مولانا تعالى ليس بحادث.

فقد أثبتنا في المثال الأول أمراً -وهو الحدوث- لأمر -وهو العالم-، والحدوث: الوجود بعد العدم، والعالم في اصطلاح المتكلمين: هو (كل ما سوى الله تعالى من الحوادث)، سمي بذلك؛ لأن كل حادث فيه علامة تميزه عن مؤجده المولى القديم، حتى لا يلتبس به أصلاً. ونقينا في المثال الثاني أمراً -وهو الحدوث- عن أمر -وهو الله تعالى-.

ثم الحاكم ① بإثبات أمر لأمر أو نفي أمر عن أمر إما أن يستند في حكمه إلى العقل، كالمثالين المتقدمين، إذ بالعقل يحكم على العالم بكونه حادثاً وعلى المولى تعالى بكونه ليس بحادث.....

= قال السعد في شرح الشمسية: بدليل اتصافه هنا بأنه بديهي أو مكتسب ① اهـ.

ثم إن الحكم بالمعنى المذكور لا يختص بالحمليات ②، وإن كانت أمثلة م وغيره مشعرة بالاختصاص، بل يكون في الشرطية أيضاً ③، سواء كانت متصلة ④ أو منفصلة ⑤؛ لأن إثبات أمر لأمر أو نفي أمر عن أمر صادق بكونه محمولاً عليه أو مصحوباً أو معانداً له أو بنفيه ⑥. انظر الشككتاني ⑦.

① قوله: (ثم الحاكم) ظاهره أن العقل لا مدخل له في الحكم الشرعي والعادي، وفيه تسامح، إذ الحاكم مطلقاً هو العقل، إذ هو المعتقد لوقوع النسبة أو لا وقوعها والمدرک لذلك، لكنه إما أن لا يحتاج في حكمه إلى الاستناد إلى أمر خارج فالحكم العقلي، وإلا فشرعي أو عادي.

① البديهي: هو الإدراك الضروري الذي لا يتطلب تفكيراً، والمكتسب: هو الإدراك النظري الذي يتطلب تفكيراً.

② القضية الحملية: هي (ما حكم فيها بثبوت شيء لشيء أو نفي شيء عن شيء).

③ القضية الشرطية: هي (ما حكم فيها بوجود نسبة بين قضيتين وأخرى أو عدم وجود نسبة بينهما).

④ الشرطية المتصلة: هي (ما حكم فيها بالاتصال بين قضيتين أو بنفي الاتصال بينهما). مثل: (إذا أشرق الشمس فالنهار موجود)، (ليس كلما دق الجرس فقد حان وقت الدرس).

⑤ الشرطية المنفصلة: هي (ما حكم فيها بالانفصال بين قضيتين أو بنفي الانفصال بينهما). مثل: (العدد إما أن يكون فرداً أو زوجاً)، (ليس الإنسان إما أن يكون كاتباً أو شاعراً).

⑥ أي أن الحكم كما يكون في الحملية بأقسامها يكون كذلك في الشرطية بأقسامها.

⑦ الشككتاني (1193 - 000 هـ = 1779 - 000 م) أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي بن سعيد، أبو العباس الشككتاني السوسي الأصل التونسي: فقيه مالكي، من الزهاد. مولده ووفاته في تونس. كان متصلاً بمراسلة السيد محمد مرتضى الزبيدي، يرسل إليه في كل سنة قائمة بالكتب الغربية التي يطالعها، وقد اجتمع عنده شيء كثير منها، ويشترى له ما يطلبه. من تصانيفه: حاشية على شرح السنوسي لعقيدته الصغرى.

ويسمى (الحكم العقلي) نُسب إلى العقل ①؛ لأنه بالعقل يُدرك لا بالشرع ولا بالعادة. وإما أن يستند إلى الشرع ②، كقولنا في الإثبات: (الصلوات الخمس واجبة)، وفي النفي: (صوم عاشوراء ليس بواجب)، ويسمى (الحكم الشرعي)؛ لأنه يُدرك بطريق الشرع، لا بالعقل ولا بالعادة. وإما أن يستند إلى العادة ③ والتجربة والتكرّر والاختبار، كقولنا في الإثبات: (الطعام يُشبع) ④، وفي النفي: (الحبز الفطير ليس سريع الانهضام)، ويسمى (الحكم العادي)؛ لأنه أدرك بالعادة والتجربة، لا بالعقل ولا بالشرع.

- ① قوله: (نُسب إلى العقل) من نسبة الشيء لأداته، فهو مجاز عقلي ①.
- ② قوله: (إلى الشرع) أي إلى أدلته، وهي سبعة عشر، كما تقدّم.
- ③ أي إلى أهلها، فيكون من قبيل مجاز الحذف، ولا يشترط حصول التجربة من كلّ أحد، بل إخبار الطبيب الموثوق بتجربته كاف في تسميته عاديًا، نقله في ك عن شارح المقدمات.
- وأقل ما تحصل به العادة والتجربة وقوع الشيء مرّتين، فإذا لم يقع الشيء إلا مرة واحدة لم يكن الشيء عاديًا، فلا يكون مستندًا للحكم العادي، فلو حكم حاكم بأن هذه النار محرقة؛ لمشاهدة ذلك فيها مرة، ولم يتكرّر عليه ذلك، كان إثبات الإحراق للنار ليس حكمًا عاديًا، بل هو داخل في الحكم العقلي؛ لأنّ هذا من جائزات الأحكام.
- ④ قوله: (الطعام يشبع) معناه أنّ الشّبع يقترن بأكل الطعام في كثير من الأجسام ②؛ لمشاهدة تكرّر ذلك على الحسّ ③، وليس معنى هذا الحكم أنّ الطعام هو الذي يؤثر في الشّبع، إذ هذا المعنى لا دلالة للعادة عليه أصلاً، وإنّما غاية ما دلّت عليه العادة الاقتران فقط بين الأمرين، أمّا تعيين فاعل ذلك فليس للعادة فيه مدخل ④ =

① المجاز العقلي: هو (استعمال اللفظ بأن يُسند إلى غير من هو له)، مثل: (شفى الطبيب المريض)، بسبب علاقة ما، فإنّ الشفاء من الله، وإسناد الشفاء إلى الطبيب مجاز بسبب وجود علاقة بين الطبيب والشفاء وإن لم يشف بنفسه. والحاكم هنا هو النفس الناطقة بواسطة العقل، فهو كالألة.

فالحاكم هو النفس، لكن النفس عندما تحكم تستعين بألة (العقل) فالعقل مثل السكين بالنسبة للقاطع. النفس الناطقة تستعمل العقل، وبواسطته تقوم بعملية الحكم، والعقل يحتاج إلى النظر الذي هو حركة النفس في المعقولات، والذي يساعد النظر على ترتيب المعلومات المخزونة هو المنطق.

- ② أشار بذلك إلى أنّ بعضها لا تؤثر فيه، كعدم تأثير النار على سيّدنا إبراهيم، فقوله: (في كثير من الأجسام) (في) بمعنى اللّام، متعلّق بالشّبع، أي لكثير من الأجسام لا كلّها لتخلّفه في بعضها.
- ③ أي لمشاهدة الشّبع المتكرّر عند المقارنة بين الطعام وبين الجسم على الحسّ.
- ④ فالطعام سبب عاديّ للشّبع، أي جعله الله سببًا، أي علامة، وليس هو المؤثّر.

فقول الناظم: (قضية) ①، كالجنس، يشمل جميع أقسام الحكم ③. وقوله: (بلا وقف على عادة) أخرج به الحكم العادي، فإنه لم يثبت إلا بواسطة العادة والتجربة حتى تحقق أنه ليس باتفاقي.

وقوله: (أو وضع) أي جعل، عطف على (عادة)، أخرج به الحكم الشرعي؛ لأن المراد بالحكم الشرعي هنا التعلق التنجيزي ④ لخطاب الله القديم بأفعال المكلفين بعد وجودهم وتوفر شروط التكليف فيهم، وهذا التعلق ليس بقديم، فهو حاصل بالوضع والجعل ⑥ - ②.

= ولا منها يُتلقى علم ذلك ①، وقس على هذا سائر الأحكام العادية.

① (قضية) أي قضاء وحكم ②، ولم يُرد القضية بالاصطلاح المنطقي، أعني القول المركب المحتمل بالنظر لذاته الصدق والكذب.

② قوله: (لأن المراد بالحكم الشرعي) الخ، هذا جواب لشارح المقدمات ⑤ عما أورده من أن الحكم الشرعي عند الأصوليين هو خطاب الله، أي كلامه الأزلي، وهو قديم ليس بفعل ولا انفعال ولا كيفية، والحكم بمعنى إثبات أمر لأمر الخ فعل من أفعال النفس، أو كيفية قائمة بها على ما مر، فهو حادث، فلا يكون الشرعي من أقسامه. وحاصله: كيف يصح أن يقال في الحكم الشرعي أنه حصل بالوضع والجعل وهو خطاب الله تعالى، أي كلامه القديم، والقديم ليس بموضوع ولا مجعول؟

وما ذكره من الجواب إنما يتم إذا جعل مورد التقسيم: الحكم بالمعنى العرفي، من غير اعتبار كونه حكم الذهن حتى يكون كيفاً أو فعلاً أو انفعالاً كما في العقلي والعادي، فلا يكون مورد التقسيم حيثث على نمط واحد..... =

① أي أنه لا يُتلقى ولا يستفاد علم الفاعل حقيقة من العادة، بل غاية ما يُتلقى منها هو من الاقتران بين الأمرين.

② عطف تفسير بمعنى القضاء مرادف للحكم، أي إثبات أمر لأمر.

③ الجنس: هو (الكلي المنطبق على أنواع مختلفة)، مثل: (الحيوان) المنطبق على: الإنسان والطير والسماك، و(القضية) المنطبقة على: الحكم العقلي والعادي والشرعي.

④ إذا ذكر العلماء في كتب العقيدة التعلق الصلوبي والتعلق التنجيزي فالمراد بالتعلق الصلوبي: ما تصلح الإرادة والقدرة له، فقبل أن يخلق الله الخلق كان سبحانه خالقاً، ولكن تعلق قدرته وإرادته بمخلوق معين قبل أن يوجد هذا تعلق صلوبي، فإذا أوجده فعلاً كان ذلك تعلقاً تنجيزياً، فنقول في الحالة الأولى قبل أن يخلق: تعلق إرادة الله وقدرته بهذا المخلوق تعلقاً صلوبياً، بمعنى أنه صالح لأن يوجد بالقدرة والإرادة، ونقول عن الحالة الثانية حينما يوجد فعلاً: تعلق قدرة الله وإرادته بهذا المخلوق تعلقاً تنجيزياً.

⑤ شرح المقدمات للإمام أبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي الحسني (ت 895 هـ) - رحمه الله تعالى -.

⑥ فلم يبق إلا الحكم العقلي، وإنما اقتصر عليه لأن أغلب الصفات الإلهية دليلها عقلي، وبعضها ثبت بالحكم الشرعي، وذكر العادي تمييزاً للأقسام.

قوله:

أَقْسَامُ مُقْتَضَاهُ بِالْحَضَرِ تَمَازُ وَهِيَ الْوُجُوبُ الْإِسْتِحَالَةُ الْجَوَازُ ①
فَوَاجِبٌ ②.....

= والأولى في الجواب: أنَّ الحكم الشرعي كما يطلق على الخطاب الأزلي يطلق على حكم الذهن المستند إلى سماع الخطاب اللفظي الدال على الخطاب المذكور، وهو من جزئيات الحكم بالاصطلاح المنطقي والكلامي، وعلى السنة التي اشتمل عليها الخطاب اللفظي، كما في قوله: {كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ} [البقرة: 183]، {كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ} [البقرة: 178]، {حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ} [المائدة: 3]، وهو اصطلاح فقهي، فالحكم كما تلخص يطلق بإزاء معان ثلاثة كما نبه عليه المولى في التلويح، ومورد التقسيم هنا الحكم بمعنى اعتقاد الذهن أنَّ النسبة واقعة أو ليست بواقعة على الأصح في تفسيره، وهو كما مر اصطلاح منطقي، ويستعمله أيضا المتكلمون، وهو جارٍ في جميع النسب عقلية وعادية وشرعية، فظهر صحة التقسيم.

(أو وضع) أي وضع واضح، وهو الله تعالى أو الرسول المبيِّن بالقول والفعل للتعلق التنجيزي للكلام القديم بأحكام أفعال المكلفين من وجوب وغيره، فالمراد بالوضع: التعلق التنجيزي أو البيان له بأحد الطريقتين.
(جلا) نعت لـ (وضع) وورد لازماً ومتعدياً، أي ظهر وأطلع عليه، أو أظهر العقل ما لولاه لم يدركه ولم يصل إليه عند أهل الحق.

① (وهي الوجوب الاستحالة الجواز) الخ، قدّم الوجوب لشرفه، وثنى بالاستحالة ① لأنها ضد الوجوب، وضد الشيء أقرب خطأً بالبال عند ذكره ②، ولأن الجواز كالمركب، وهما كالبسيط ③، والبسيط مقدّم على المركب طبعاً، فكذا ما كان بمنزلته، فحسن أن يُقدّم وضعاً.

② (فواجب) مبتدأ سوّغ الابتداء به قصد الحقيقة من حيث هي، كقولك: (رجل خير من امرأة)، وخبره (ما) موصولة محذوفة، أي (ما لا يقبل)، وهي واقعة على شيء مصدوقه: (المحكوم به، والنسبة، والمحكوم عليه)، وفي التسهيل: قد يحذف ما عُلم من موصول غير الألف واللام، وعرف الواجب دون الوجوب المتقدم؛ لأنه مشتق من الوجوب، والمشتق يتضمّن المشتق منه وزيادة، فهو أخصّ =

① مع أنه لو نزل عن الأشرافية لكان الجواز.

② آخر الجواز لتعين تأخيرها؛ لأنه ليس إلا ثلاثة أقسام.

③ لأن الواجب: ما لا يتصور في العقل عدمه، والمستحيل: ما لا يتصور في العقل وجوده، أمّا الجائز فمركب (العقل يجوز الوجود والعدم).

..... لَا يَقْبَلُ النَّفْيَ بِحَالٍ ①

= ومعرفة الأخص تستلزم معرفة الأعم دون العكس ①، وكذا يقال في تعريفه (المحال) و(الجائز)، ويحتمل أن يكون المصدر بمعنى اسم الفاعل، كما قيل في (الوسواس) أي (الموسوس)، ولهذا وصف بالخناس.

① (لا يقبل النفي بحال) أي لا يمكن ولا يتأتى انتفاؤه، وجد عقل أم لا، فقول الصغرى: (ما لا يتصور ②) في العقل عدمه) الصواب: حذف (العقل) ③، وقوله: (النفي) أي خارجًا، وأما في الذهن فقد يصدق بنفيه، وحينئذ فقوله: (النفي) أي نفي أفراده، لا الأمر الكلّي؛ إذ لا وجود له إلا في الذهن، وما وجد في الذهن ممكن، والممكن قد يصدق العقل بعدمه. إن قيل: هذا التعريف لا يشمل صفات السلوب ④؛ لأنّ العقل يصدق بأنها أمور عدمية ⑤ مع أنها واجبة، فالجواب: أنّ المراد بنفيه انتفاؤه بحيث يصدق بنقيضه، لا أنّ المراد بنفيه أنّه أمر عدمي، وحينئذ فتدخل صفات السلوب في التعريف؛ لأنّ العقل وإن صدّق بأنها أمور عدمية لا يصدق بانتفائها بحيث يثبت نقيضها.

① قال الشرقاوي: الواجب ذات ثبت لها الوجوب، ففيه ما في الوجوب وزيادة، فيلزم من وجود الواجب وجود الوجوب، بخلاف وجود الوجوب لا يلزم منه وجود الواجب، فإنّك تقول: الوجوب ثابت لله تعالى، فقد وجد الوجوب في هذا دون الواجب؛ لعدم دلالة ذلك على الذات التي هي من جملة معنى الواجب، فالمراد بالخصوص قلة الأفراد؛ لأنّ الواجب لا يتحقق بدون الوجوب، بخلاف الوجوب فإنّه يتحقق بدون الواجب كما في المثال المتقدم، فهما نظير الإنسان والحيوان، فإنّ الإنسان أخصّ؛ لأنّه حيوان ناطق، فكلمًا وجد الإنسان وجد الحيوان، والحيوان أعمّ فإنّه يوجد بدون الإنسان كنحو الفرس والحمار، وإن كان الحيوان يصحّ حمله على الإنسان بخلاف الواجب لا يصحّ حمله على الوجوب. الشرقاوي على الهددي.

② لا يتصور: لا يمكن ولا يتأتى، وليس (التصور) المقابل للتصديق.

③ هذا الاعتراض إنّما يتوجّه على المصنف على قراءة (يتصور) بالبناء للفاعل، أمّا على قراءة (يتصور) بالضمّ مبنيًا للمفعول فالمراد بالتصور: الذي معه حكم، وهو التصديق، أي ما لا يصدق العقل بعدمه وانتفاء أفراده في الخارج. وإنّما أولّ التصوّر بمعنى التصديق لأنّه إذا أبقينا التصوّر بالمعنى الساذج، أي التصوّر الذي ليس معه حكم، فإنّ العقل يتصور عدمه في الذهن؛ لأنّ الذهن من الممكن أن يقول: إنّ الواجب ممكن عدمه؛ لأنّه في الذهن كلّ شيء ممكن، لكن هل يدرك العقل إدراكًا جازمًا مطابقًا للواقع عن دليل هذا التصوّر؟ هل يستطيع العقل أن يقول بأنّ الواجب يمكن عدمه في الخارج؟ لا يمكن؛ لأنّه لو حكم العقل بذلك للزم المحالات.

④ الواجب ليس هو فقط: الذات والصفات الوجودية، مثل: العلم، والقدرة، والإرادة. هناك صفات سلبية، وهي من الواجب كالوحدانية، ليس بجوهر، ولا مركّب، ولا جوهر، ولا عرض.

⑤ أي في الخارج.

وَمَا أَبَى الثُّبُوتَ ① عَقْلًا الْمُحَالَ

وَجَائِزًا مَا قَبِلَ الْأَمْرَيْنِ سِمَ ② لِلضَّرُورِي وَالنَّظَرِي كُلِّ قِسْمٍ

أخبر أن أقسام مقتضى الحكم العقلي ① تتميز وتبين بالحصص، وتلك الأقسام هي: (الوجوب، والاستحالة، والجواز).....

① (وما أبى الثبوت) خبر مقدم، و(المحال) مبتدأ مؤخر؛ لأنه المَعْرِفُ بهذا المُحَدِّث عنه والمحكوم عليه، فكان هو المبتدأ، وإن استوى الجزآن عُرْفًا؛ لوجود البيان ①، وقوله: (الثبوت) أي خارجًا، وأما ذهنا فقد يُصَدَّق بوجوده، والمراد: وجود أفراد؛ لما سبق، وشمل الثبوت ما إذا كان المستحيل ذاتًا أو صفة وجودية أو حالًا، وهذا على القول بثبوت الأحوال ②، وقوله: (عقلا) أي في العقل، متعلق بقوله: (وما أبى) ففيه تقدّم.

② (وَجَائِزًا مَا قَبِلَ الْأَمْرَيْنِ سِمَ) أي سم جائزًا، أي عرفه بما قبل الأمرين، ف(جائزًا) مفعول أول، و(ما) في محل نصب على نزع الخافض، وهي مفعول ثان لقوله: (سِمَ)، هكذا أعربه في ك، وهو أحسن مما استظهره جس ③ من العكس في المفعولين، أي: علّم ما قبل الأمرين بالجائز؛ لأنه وإن أمكن لكن المقصود بالتعريف هو الجائز كأخويه، فهو المُحَدِّث عنه، فكان هو المفعول الأول.

① أي ما يُبَيِّن المبتدأ من الخبر، وقد بيّنه الشارح هنا. وتقدير الكلام: والمحال لذاته ما مَنَعَ عقلاً بكل اعتبار الثبوت خارجًا. قال ابن مالك:

وَالْأَضْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤْخَرَا وَجَرَّ وَزَوَا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا

فَامْتَنَعَهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءَانِ عُرْفًا وَتُكْرَرًا عَادِمِي بَيَانِ

② والحق أنه لا حال، والحال: بين الوجود والعدم.

③ جسوس أبو عبد الله محمد بن قاسم بن محمد.

④ لمعرفة الفرق بين قوله: (أقسام مقتضى الحكم العقلي) وقول: (أقسام الحكم العقلي) ينبغي معرفة المقدمة التالية:

تتنوع القسمة إلى نوعين، هما: (القسمة الطبيعية)، و(القسمة المنطقية):

1. القسمة الطبيعية: هي: (تحليل الشيء إلى أجزائه التي يتألف منها)، أو هي (تقسيم الكل إلى أجزائه)، مثل: تقسيم الماء إلى عنصري (الأوكسجين والهيدروجين)، وعلامة هذه القسمة: أن لا يصح حمل القسم على المَقْسَم ولا المَقْسَم على القسم، فلا يصح أن يقال: الأوكسجين ماء، ولا هذا الماء أوكسجين.

2. القسمة المنطقية: هي: (تحليل الشيء إلى أنواعه التي ينطبق عليها)، أو (تقسيم الكل إلى جزئياته)، مثل: تقسيم

الكلمة إلى (اسم وفعل وحرف) =

- وعلامة هذا التقسيم: أنه يصح حمل المَقْسِم على كل قسم من الأقسام، والعكس صحيح، فنقول: الاسم كلمة، وهذه الكلمة اسم.

والحكم العقلي لا يصح اعتباره من القسمة الطبيعية ولا المنطقية.

الحكم العقلي هو إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه.

فلا نستطيع أن نقول: إن الوجوب هو إثبات أمر لأمر أو نفي أمر عن أمر، وكذا الاستحالة والجواز.

فلا نستطيع أن نقول: إن الوجوب حكم عقلي، وكذا الاستحالة والجواز، ولا أن نقول: (الوجوب والاستحالة والجواز) حكم عقلي، فالقول بذلك تسمّح في العبارة.

الحكم الذي هو إثبات أمر ... له متعلّق، هو: (المحكوم به، والمحكوم عليه، والنسبة الرابطة بينهما)، وهذا المتعلّق له صفة، تلك الصفة إما واجب وإما مستحيل وإما جائز.

فهذه الأقسام الثلاثة هي أقسام لوصف متعلّق الحكم، فنقول: الوجوب صفة متعلّق الحكم ...، الاستحالة صفة متعلّق الحكم ...، الجواز صفة متعلّق الحكم

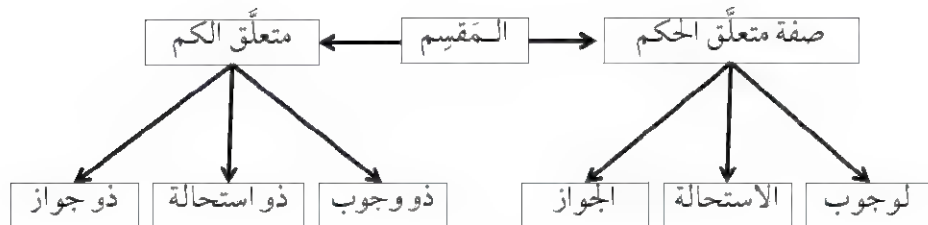
فالمقسّم هو (صفة متعلّق الحكم)، وهذه قسمة منطقية. فنقول: صفة متعلّق الحكم ينحصر في ثلاثة أقسام.

وإذا حذفنا كلمة (صفة) نقول: متعلّق الحكم ذو وجوب، وذو استحالة، وذو جواز.

قال الدسوقي في حاشيته على شرح الصغرى (أمّ البراهين): (وحصر الحكم في تلك الثلاثة من حصر الشيء في أقسام صفة متعلّقه، وهو: (المحكوم به، وعليه، والنسبة)، وذلك لأنّ كلّاً من (المحكوم به، والمحكوم عليهن والنسبة) تارة يتّصف بالوجوب، كما في قولك: (الله قادر)، وتارة يتّصف بالاستحالة، كما في قولك: (شريك الله موجود)، وتارة يتّصف بالجواز كما في قولك: (الممكن موجود).

قال في الكبير: إنّما قال: (أقسام مقتضاه) أي متعلّقه، ولم يقل: (أقسامه)؛ لأنّ الحكم العقلي ليس نفس هذه الثلاثة المذكورة. فلا تكون أقساماً له؛ لأنّ من شرط القسمة صدق اسم المقسوم على كلّ واحد من أقسامه، ولا يصدق على الوجوب أو الاستحالة أو الجواز اسم الحكم، وإنّما يصدق عليها أنّها محكوم بها. الدر الثمين والمورد المعين

(ص: 24-25)



ودليل الحصر في الثلاثة: هو ما ذكره في البيت الثاني والثالث^①، وهو أنّ كلّ ما يحكم به العقل إمّا أن يقبل الثبوت والانتفاء معاً، أو يقبل الثبوت فقط، أو الانتفاء فقط. فالأوّل: هو الجائز ويسمّى الممكن أيضاً^①، والثاني: الواجب، والثالث: المستحيل.

ومعنى قوله: (مقتضاه) أي مُتعلِّقه^②، إذ الحكم^③ هو إثبات أمر أو نفيه كما تقدّم.

وهذه الأقسام إنّما هي لمتعلّقه، وهو المحكوم به^④.

ومعنى قوله: (للضروي^⑤ والنظري) الخ أنّ كلّ واحد من الواجب والجائز والمستحيل ينقسم إلى قسمين: ضروري: وهو الذي يُدرَك بغير نظر ولا تأمّل^⑥. ونظري: وهو ما يُدرَك بعد النظر والتأمّل.

① قوله: (ما ذكره في البيت الثاني والثالث) صوابه: في الأشطار الأربعة بعد هذا الشطر؛ لما تقدّم أنّ الرجز من قبيل المشطور).

② قوله: (متعلّقه) هكذا بخط الشارح بـ(أي)، والصواب إسقاطها؛ لأنّ قوله: (متعلّقه) خبر عن معنى.

③ قوله: (إذ الحكم) علة لتفسير المقتضى بالمتعلّق.

④ قوله: (وهذه الأقسام إنّما هي لمتعلّقه، وهو المحكوم به) لا خصوصيّة له، وكذلك المحكوم عليه والنسبة. وذلك أنّ كلّاً من (المحكوم عليه، والمحكوم به، والنسبة) تارة تتّصف بالوجوب، كما في قولنا: (الله قادر)، وتارة تتّصف بالاستحالة، كما في قولنا: (شريك الله موجود)، وتارة تتّصف بالجواز، كما في قولنا: (الممكن موجود)، فالمتعلّق لا بدّ من اتّصافه بواحد من هذه الثلاثة.

⑤ (للضروي) نسبة إلى الضّرر، وتخفيف ياء النسبة لغة، والمعروف التعبير بالضروري نسبة إلى الضرورة، ولمّا كان الضرر والضرورة بمعنى لم يبال بالعدول عن المعهود، وليس الضروري علماً حتّى يكون لقباً يمتنع لغيره، وإنّما هو اسم جنس يُنكّر ويُعرّف.

⑥ قوله: (وهو الذي يُدرَك بغير نظر) جعل الضروريّ في مقابلة النظريّ، ففسّره بما لا يُحتاج فيه لنظر. فيكون شاملاً للتجريبيّات^② =

① هذا عند المتكلّمين، وأمّا عند أهل المنطق فالممكن قسمان: خاصّ: وهو المرادف للجائز، وعامّ: وهو ما لا يمتنع وقوعه، فيدخل فيه: الواجب والجائز العقلانيّان، ولا يخرج عنه إلّا المستحيل العقليّ.

② التجريبيّات أو المجربات: هي القضايا التي يحكم بها العقل بواسطة تكرّر المشاهدة ممّا في إحساسنا، فيحصل بتكرّر المشاهدة ما يوجب أن يرسخ في النفس حكم لا شكّ فيه، كالحكم بأنّ كلّ نار حارّة، وأنّ الجسم يتمدّد بالحرارة. ففي المثال الأخير عندما نجرب أنواع الجسم المختلفة: من حديد، ونحاس، وحجر، وغيرها، مرّات متعدّدة، ونجدها تتمدّد بالحرارة، فإنّا نجزم جزماً باتّاً بأنّ ارتفاع درجة حرارة الجسم من شأنها أن تؤثّر التمدّد في حجمه، كما أنّ هبوطها يؤثّر التقلّص فيه، وأكثر مسائل العلوم الطبعيّة والكيمياء والطبّ من نوع المجربات.

فمثال الواجب الضروري: التحيز للحرم ①، وهو أخذه قدر ذاته من الفراغ ②، فإن ثبوت هذا المعنى للحرم ضروري لا يقتصر على تأمل، وكذلك كون الاثنين أكثر من واحد ⑤.

ومثال الواجب النظري: ثبوت القدم لمولانا -جلّ وعزّـ، فإن العقل لا يدركه إلا بعد النظر والتأمل فيما يترتب على فيه من المستحيلات كاللّون والتسلسل ⑥ =

= والحديثيات ①، وقد يقال: الضروري في مقابلة الاكتسابي، فيفسّر بما لا يتوقّف على شيء، فيكون قاصراً على الأوليات ②، ولا يشمل التجريبيات والحديثيات ③.

وإلى تفسير النظري والضروري أشار في السّلم ④ بقوله:

وَالنَّظَرِيُّ مَا احْتَاجَ لِلتَّأَمُّلِ * وَعَكْسُهُ هُوَ الضَّرُورِيُّ الْجَلِيُّ

① قوله: (التحيز للحرم) مراده بالحرم: ما حلّ في فراغ، سواء كان جسمًا، وهو ما تركّب من فردين فأكثر، أو كان جوهرًا فردًا، وهو الجزء الذي لا يتجزأ.

② قوله: (وهو أخذه قدر ذاته من الفراغ) تفسير للتحيز، ويفهم منه تفسير الحيز بأنّه: الفراغ الذي يشغله شاغل، وضمير (أخذه) و(ذاته) عائد على (الحرم)، و(من الفراغ) متعلّق بأخذه.

① الحديثيات: هي التي يحكم فيها العقل بمعونة التكرار لشيء يحصل من غير فعل من الإنسان، فهي أمور تحتاج لمشاهدات متكرّرة؛ لننلّ على أنّ هذا الشيء متسبّب من شيء آخر، إلا أنها خارجة عن فعل الإنسان ومقدوره. مثل: الحكم على أنّ الأرض على هيئة الكرة، وذلك لمشاهدة السفن مثلاً في البحر أوّل ما يبدو منها أعاليها، ثمّ تظهر بالتدريج كلّما قربت من الشاطئ، فمشاهداتنا المتكرّرة لهذا المشهد جعلنا نحكم ونحدس أنّ الأرض كروية الشكل.

② الأوليات: هي قضايا يصدّق بها العقل لذاتها، أي بدون سبب خارج عن ذاتها، بأن يكون تصوّر الطرفين مع توجّه النفس إلى النسبة بينهما كافياً في الحكم والجزم بصدق القضية، وهذا مثل قولنا: (الكلّ أعظم من الجزء) و(النقيضان لا يجتمعان).

③ فتدخل في قسم الاكتسابي، وهو قسم النظري بهذا الاعتبار.

④ السّلم المنورق في فنّ المنطق: هو متن يعتبر للمبتدئين في فنّ المنطق الصوريّ، نظمه الشيخ عبد الرحمن الأخضرّي (920-953هـ)، وهذا النظم يعتبر فيما ذكر غير واحد نظماً لكتاب إيساغوجي، وقد اشتهر هذا النظم عند أهل العلم فُشِّحَ وَدُرِّسَ وَحُشِّيَ عليه، وكثرت شروحه وأوصى أهل العلم بدراسته وتدريسه.

⑤ ومن أمثلة الواجب الضروري: أحد الأمرين من الحركة أو السكون للحرم.

⑥ فالمولى سبحانه لو لم يكن قديماً لكان حادثاً، ولو كان حادثاً لاحتاج لمحدث، ومُحدثه لمُحدث، وهكذا، لكنّ التالي باطل؛ للزوم الدور أو التسلسل. =

ونحوهما ①، ونظيره في الوجوب النظري: كون الواحد رُبْعَ عَشْرٍ الأربعين.

ومثال المستحيل الضروري: عرّو الجسم عن الحركة والسكون معاً ② بحيث لا يوجد فيه واحد منهما، فإنّ العقل ابتداء لا يتصوّر ثبوت هذا المعنى للجرم ①.

ومثال المستحيل النظري: كون الذات العليّة جرماً -تعالى الله عن ذلك-، فإنّ استحالة هذا المعنى عليه تعالى إنّما يدركه العقل بعد النظر فيما يترتب على ذلك من أوجه الاستحالة كما يأتي بيانه في برهان مخالفته للحوادث.

ومثال الجائز الضروري: اتّصاف الجرم بخصوص الحركة مثلاً، فإنّ العقل يدرك ابتداءً صحّة ② وجودها للجرم ③ وصحّة عدمها له.

① قوله: (ونحوهما) أي كتعدّد الإله، وتخصيص كلّ واحد منهم بنوع من الممكنات.

② قوله: (عرّو الجسم عن الحركة والسكون) أي بعد تقرّر وجوده، وأما في آن حدوثه واستقراره في الأرض فهو عار عنهما.

* الصواب: (عري) كغفل، أو (تعري) كما أفاده في القاموس. (صالح مراد الهلالي).

③ قوله: (وصحّة وجودها للجرم) أي جواز وجودها للجرم، ويدرك صحّة جواز عدمها له لكونه لا يلزمه على وجودها له محال، ولا يلزم على عدم وجودها له محال.

= والدور: أن يتوقّف آخر السلسلة على أولها، كأن يكون مُحدّث زيد عمرًا، ومُحدّث عمرو بكرًا، ومُحدّث بكر خالدًا، ومُحدّث خالد زيدًا، وهذا محال؛ لأنّه يلزم عليه أن يكون زيد سابقًا على الجميع من حيث إنّّه أحدث خالدًا، أو مسبقًا بالجميع من حيث إنّّه أحدثه عمرو. والتسلسل: إن لم يتوقّف آخر السلسلة على أولها، كأن يكون مُحدّث خالد في المثال المذكور شخصًا آخر غير زيد، وهكذا إلى ما لا نهاية له، وهذا باطل؛ لأدلة ذكرها، منها: أنّه يلزم عليه وجود حوادث لا أول لها، وذلك تنافٍ؛ لأنّ كلّ حادث لا بدّ له من أوّل، وذلك منافٍ للاوّل لها.

① ومثال المستحيل الضروري كذلك: اجتماع بياض الجسم وسواده في آن واحد، واجتماع قيام الشخص وقعوده وصعوده وهبوطه في آن واحد. شرح الطيب ابن كيران على توحيد الإمام ابن عاشر، ص: 168.

② أي جواز، والظاهر أنّ النكتة في التعبير بالصحّة الإشارة إلى أنّ المراد: ما هو المتبادر إلى الفهم منها، وهو مجرد إمكان تصوّر وجوده وعدمه في العقل وإن لم يوجد ذلك التصوّر فيه بالفعل، بل ولو لم يوجد عقل بالكلّيّة، بخلاف ما لو قال ما تقدّم (أي: جواز) فإنّه يتبادر منه أنّ المراد: ما يتصوّر في العقل بالفعل، وذكر بعضهم أنّه للتفنّن. حاشية الدسوقي على أم البراهين، ص: 46.

ومثال الجائز النظري: تعذيب المطيع الذي لم يعص الله قَطَّ ①، فإنَّ العقل قد ينكر ابتداءً جواز هذا، ويتوهمه مستحيلًا ②، وأمَّا بعد النظر في أنَّ الأفعال كُلُّها بالنسبة إليه تعالى سواء ③، لا نفع له في طاعة ④، ولا ضرر ولا نقص يلحقه في معصية كفر أو دونه ⑤ فلا ينكر ⑥.

فهذه ستة أقسام باعتبار تقسيم كلِّ من أقسام الحكم العقليِّ إلى ضروريٍّ ونظريٍّ، ثمَّ كلِّ واحد من الست ينقسم إلى إثبات ونفي، فتبلغ اثني عشر قسمًا.

تنبيه: قد يعرض للجائز الوجوب؛ لإخبار الشرع بوقوعه ⑦ فيسمَّى الواجب العَرَضِيَّ، أو الاستحالة؛ لإخبار الشرع بعدم وقوعه ⑧، ويسمَّى المستحيل العَرَضِيَّ.

① قوله: (تعذيب المطيع) أي ولو ملكًا أو من هو أفضل منه، ولا ينافي هذا ما ورد من القطع بعدم ذلك بمقتضى الوعد الكريم؛ لأنَّ الكلام في الجواز العقليِّ لا الوقوعي.

② قوله: (ويتوهمه مستحيلًا) أي لاعتقاده أنَّه ظلم كما اعتقدته المعتزلة ①.

③ قوله: (في أنَّ الأفعال كُلُّها بالنسبة إليه تعالى سواء) أي كُلُّها اختياريَّة أو اضطراريَّة مخلوقة لمولانا، ولا تأثير لغيره فيها كما سيأتي في برهان الوجدانيَّة، وإنَّما خصَّ الأفعال بالذكر وإن كانت الذوات والصفات مخلوقة لله أيضًا؛ لأنَّها في الجملة محلُّ الخلاف بيننا وبين المعتزلة.

④ قوله: (في الطاعة) المراد بها الإيمان والواجبات والمندوبات.

⑤ قوله: (أو دونه) أي من المحرّمات والمكروهات.

⑥ قوله: (فلا) أي فلا ينكر ذلك، بل يحكم بأنَّه جائز وأنَّه لا ظلم فيه ②، وأنَّ إثابة المطيع إنَّما هي محض تفضّل وإحسان، كما أنَّ تعذيب العاصي عدل منه تعالى.

⑦ قوله: (يعرض للجائز الوجوب لإخبار الشرع بوقوعه) كإثابة أبي بكر، وتعذيب أبي جهل؛ لأنَّه إن نُظر إليه في حدِّ ذاته فهو يقبل العدم، فيكون جائزًا، وإن نُظر إليه من حيث تعلّق علم الله بوقوعه كان قطعياً، فيكون واجباً، فهو في نفسه جائز وبالنظر إلى خارج عن ذاته واجب.

⑧ قوله: (أو الاستحالة؛ لإخبار الشرع بعدم وقوعه) كإيمان أبي جهل ولهب، فإنَّه ممتنع الثبوت باعتبار تعلّق علم الله بعدم وقوعه، وأمَّا بالنظر لذاته فلا يمتنع ثبوته.

① القائِلين بالتحسين والتقييح العقليَّين. فيستحيل الغفران للمشرّكين؛ لأنَّ الله عندهم منزّه عن القبح العقلي.

② الظالم من يتصرّف في ملك غيره بغير إذنه، والله تعالى هو المالك المطلق، يتصرّف في ملكه كيف يشاء.

شرح الطيب ابن كيران على توحيد الإمام ابن عاشر، هامش ص: 169.

وما تقدّم في تفسير الواجب والمستحيل إنّما هو في الذاتيّين لا العرضيّين^①، إذ هما من القسم الجائز لولا ما عرض لها كما ذكر.

① قوله: (لا العرضيّين) أي وعن الواجب العرضيّ.

واحترز بقوله: (بحال) أي بكلّ نظر واعتبار، وحذف نظيره من قوله: (وما أبقى الثبوت) الخ لدلالة الأوّل عليه، وبهذا المحذوف يخرج المحال العرضيّ، لا بقوله: (عقلاً) خلافاً للشارح في ك؛ لأنّ العقل إذا لاحظ ما عرض له من تعلّق علم الله تعالى بعدمه كان محالاً في العقل قطعاً، وحمل م على ما قال إنّ الناظم حذف (عقلاً) من تعريف الواجب لذكره فيما بعده من تعريف المحال، وبتقديره في تعريف الواجب يخرج الواجب العرضيّ، ونحن نبهناك على أنّ الواجب العرضيّ خارج بقوله: (بحال)، وأنّ الناظم حذف نظيره من تعريف المحال لدلالة ما في تعريف الواجب عليه، فالذي في كلامه الحذف من الثاني لدلالة الأوّل لا العكس الذي توهمه. قاله طيّب.

والحاصل أنّ الجائز لذاته ثلاثة أقسام: مقطوع بوجوده، ومقطوع بعدمه، ومحمّل وهو الذي لم نطلع على مشيئة الله فيه، كقبول طاعتنا منّا، وإن كان هذا القسم لا يخرج عن القسمين الأوّلين في نفس الأمر.

قوله:

أَوَّلُ وَاجِبٍ ① عَلَى مَنْ كُفِّ ②
مُمَكِّنًا مَنْ نَظَرَ أَنْ يَغْرِفًا
اللَّهُ وَالرُّسُلَ بِالْصَّفَاتِ مِمَّا عَلَيْهَا نَصَبَ الْآيَاتِ

أخبر أن أول ما يجب على المكلف، وهو العاقل البالغ ③ في حال كونه متمكناً من النظر هو:

① (أول واجب) قيده بعض الشراح تبعاً للصغرى بقوله: (شرعاً) للرد على المعتزلة القائلين: إن وجوب المعرفة على كل مكلف بالعقل، والمراد بالشرع: بعثة أحد من الرسل، لا الأحكام الشرعية، وهو قيد ضروري الذكر كما في شرح الكبرى ①.

② (على من كُفِّ) أي ألزم ما فيه كلفة من فعل أو ترك، ودخل فيه الإنس والجنّ والملائكة على خلاف في هذا. وأول الجنّ على المشهور إبليس -لعنه الله-، وهو مكلف بسماع كلام الله، ومن بعده إماماً بسماع كلام الله، أو بخلق علم ضروري فيه، أو بوصول دعوة رسل الإنس إليه، وأما الملائكة فمكلفون من أصل الخلقة بسماع كلام الله، أو بخلق علم ضروري فيهم، أو بإرسال بعضهم إلى بعض ②، فتوقف التكليف على إرسال الرسل إنما هو في الإنس، فقوله تعالى: {وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا} [الإسراء: 15] عام مخصوص. انظر يس.

③ قوله: (وهو العاقل البالغ) هذا خاص بالنوع الإنساني دون الجنّي والمَلَكِيّ؛ فإنهم مكلفون بأصل الخلقة.

① قال السنوسي في الكبرى: (أول ما يجب قبل كل شيء على من بلغ...).

وقال في شرحه لها: (أول ما يجب): أي شرعاً، وإنما لم أقيده بذلك ... لعدم اختصاص القيد بهذا الواجب. بل الأحكام كلّها إنما تثبت عند أهل السنة بالشرع، وحكمت المعتزلة فيها العقل. اهـ

قال الدسوقي في حاشيته على الصغرى: وقضية التقيد بـ(شرعاً) أنّ هذا القيد خاص بوجوب المعرفة، وأنّ خلاف المعتزلة فيه فقط. مع أنّ جميع الأحكام لم تثبت عند أهل السنة إلا بالشرع، ولم تُستفد إلا منه، فلا حكم لله في شيء قبل الشرع عندهم، والحسن عندهم ما حسنه الشرع، والقبیح ما قبحه الشرع، وخالفت المعتزلة في ذلك فقالوا: إنّ الأحكام كلّها مستفادة بالعقل وثابتة به، والشرع مؤكّد للعقل، وذلك لأنهم يقولون: الحسن والقبح عقليّان، فالحسن ما حسنه العقل، والقبیح ما قبحه العقل. فما أدرك العقل حسنه فهو إما واجب أو مندوب، وما أدرك قبحه فهو إما حرام أو مكروه، وإذا علمت أنّ الخلاف بين أهل السنة والمعتزلة في جميع الأحكام لا في خصوص المعرفة فكان الأولى للمصنّف حذف هذا القيد، وهو قوله: (شرعاً). ولذلك أسقطه في الكبرى. اهـ

② قال البيجوري على الجوهرية: إن الخلاف في تكليف الملائكة إنما هو في غير المعرفة بالله تعالى، وأما المعرفة فهي جبليّة فيهم، فليس فيهم من يجهل صفات الله تعالى كما في الإنس والجنّ، قال تعالى: {شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ} [آل عمران: 18] فلم يطلق كما أطلق في الملائكة اهـ وهذا هو الظاهر.

معرفة الله ① ومعرفة رسله عليهم الصلاة والسلام بالصفات التي نصب الله تعالى عليها الآيات، أي أقام عليها الأدلة والبراهين، إذ الجهل بالصفة جهل بالموصوف.

وإنما قال: (مُمْكِنًا مِنْ نَظَرٍ) ليحترز به عن المكلف إذا لم يتمكن من النظر لمفاجأة الموت له عقب البلوغ ①، فلا تجب عليه المعرفة، إذ لا يتوصل لها إلا بالنظر، والفرض أنه لم يتمكن منه.

وما ذكره من كون المعرفة هي أول واجب هو أحد الأقوال في المسألة ②، ونسب للشيخ الأشعري.

① قوله: (لمفاجأة الموت له عقب البلوغ) أو طُرُوْءُ إغماء أو جنون إلى الموت ②.

(والرُّسُلَ) سكت عن الأنبياء وإن كان حكمهم حكم الرُّسُل فيما ذكر نظرًا للأحكام الآتية، فإنها خاصة بالرسل، أو مراعاةً للقول بالترادف بينهما. (بالصفات) قال في ك: جمع صفة، والصفة والوصف بمعنى واحد عند أهل العربية، وأما عند المتكلمين: فالوصف: قول الواصف، والصفة: المعنى القائم بالموصوف، وهو المراد هنا اهـ.

فقوله: (بالصفات) أي بشأنها، فيشمل الصفات الواجبة والجائزة في حقهما، وانتفاء الصفات المستحيلة، وإطلاق الصفة على الأمر المستحيل قيل: مجاز؛ لأنه عدم، والصفة عبارة عن المعنى القائم بالموصوف كما مر، وقيل: حقيقة؛ لأن الصفة كما صرحوا به ما لا يقوم بذاته، وصرحوا بأن زيدًا يتصف بالعمى وإن لم يكن العمى نفسه موجودًا في الخارج.

② قوله: (هو أحد الأقوال في المسألة) أنها الزركشي في شرح جمع الجوامع إلى أحد عشر قولاً، اقتصر م على أربعة منها تبعاً لابن السبكي ③..... =

① قوله: (معرفة الله) أي معرفة وجوده وما يجب من إثبات أمور ونفي أمور، وهي المعرفة الإيمانية أو البرهانية، لا الإدراك والإحاطة؛ لأنه ممتنع عقلاً وشرعاً. قال الشريف المقدسي في مفاتيح الكنوز وحل الرموز:

| | |
|---|---|
| ظَنَنْتَ جَهْلًا بِأَنَّ اللَّهَ تُدْرِكُهُ | ثَوَاقِبُ الْفِكْرِ أَوْ تُدْرِكُهُ إِيقَانًا |
| أَوِ الْعُقُولُ أَحَاطَتْ بِهِ بَدِيهَتُهَا | أَوْ هَلْ أَقَامَتْ بِهِ لَوْلَاهُ بُرْهَانًا |
| اللَّهُ أَعْظَمُ قَدْرًا أَنْ يُحِيطَ بِهِ | عِلْمٌ وَعَقْلٌ وَرَأْيٌ جَلُّ سُلْطَانًا |

② قال العضد: من أمكنه زمان يسع النظر التام ولم ينظر فهو عاص، ومن لم يمكنه أصلاً فهو كالصبي، ومن أمكنه ما يسع بعض النظر دون تمامه ففيه احتمال، والأظهر عصيانه، كالمرأة تصبح طاهرة فتفطر، ثم يأتيها الحيض في نفس اليوم. فهي عاصية وإن ظهر أنها لا تصوم.

③ زاد أبو عليّ اليوسي وغيره قولاً آخر، فالحجلة اثنا عشر قولاً. الأربعة التي عند الشارح، والخامس: التقليد، السادس: النطق بالشهادتين. السابع: الإيذان، الثامن: الإسلام، التاسع: ما قاله الجبائي ومن تبعه: الشك، العاشر: اعتقاد وجوب النظر. الحادي: عشر وظيفة الوقت، كصلاة ضاق وقتها، الثاني عشر: المعرفة أو التقليد أي أحدهما لا بعينه، فالإنسان مخير.

وقيل: أول واجب النظر ①، وهو مذهب جماعة، منهم: الإمام الأشعري أيضًا. فله إذا قولان.

وقيل: أول واجب القصد إلى النظر، أي توجيه القلب إليه ② بقطع العلائق المنافية له ②، وهو مذهب الأستاذ

وإمام الحرمين ③.

= وجه هذا القول: أن معرفة الله أساس جميع العبادات، إذ لا يصح بدونها واجب ولا مندوب ①.

① قوله: (النظر) أي المؤدي إلى المعرفة؛ لأنه مقدمتها.

② قوله: (بقطع العلائق المنافية له) أي كالكبّر، والحسد، والبغض للعلماء الداعين إلى الله.

① لأنّ الإتيان بالمأمور به على وجه الامتثال والانكفاف عن المنهي عنه على وجه الانزجار لا يتأتى إلا بعد معرفة الأمر والنهي. والقول بأن المعرفة أول واجب اقتصر عليه غير واحد؛ لأنها هي المقصود الأصلي، وأما غيرها كالنظر أو جزؤه ونحوهما إنما هو وسيلة لها.

قال في جوهرة التوحيد:

وَأَجْزَمُ بِأَنَّ أَوَّلًا مِمَّا يَجِبُ * مَعْرِفَةُ وَفِيهِ خُلْفٌ مُتَّصِبٌ

② أي لأنّ النظر فعل اختياريّ، فكلّ فعل اختياريّ يتوقّف على القصد، وليس وجوب النظر متوقّفًا على وجوب القصد؛ لأنه واجب سواء وُجد قصد أم لا، فيكون القصد مقدّمة الواجب المطلق وهو النظر.

وأورد أنّه لو كان واجبًا لكان فعلًا اختياريًّا مسبوقًا بقصد آخر، ويُنقل الكلام إليه، فيلزم الدور أو التسلسل.

وأجيب بأنّه يجوز أن يكون القصد صادرًا من الفاعل المختار بلا قصد آخر سابق عليه، بأن يكون قصد القصد عين القصد. شرح الطيب ابن كيران على توحيد الإمام ابن عاشر، هامش ص 175.

③ أبو المعالي الجويني (419 - 478 هـ = 1028 - 1085 م) عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمّد

الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقّب بإمام الحرمين، من أصحاب الشافعي. ولد في جوين (من نواحي نيسابور) ورحل إلى بغداد، فمكة حيث جاور أربع سنين. وذهب إلى المدينة فأفتى ودرّس، جامعًا طرق المذاهب.

ثم عاد إلى نيسابور، فبنى له الوزير نظام الملك «المدرسة النظامية» فيها. وكان يحضر دروسه أكابر العلماء. له مصنّفات كثيرة، منها: غياث الأمم والتهذيب في أصول الدين، والإرشاد في أصول الدين، والبرهان في أصول الفقه،

ونهاية المطلب في دراية المذهب في فقه الشافعية، والشامل في أصول الدين، والإرشاد في أصول الدين، والورقات في أصول الفقه. توفي بنيسابور.

وهذا القول منسوب لابن فورك.

وقال القاضي ①: أول واجب أول جزء من النظر ①.

① قوله: (أول جزء من النظر) أي لتوقف النظر على أول جزء من أجزائه ②، وعزّو هذا القول للقاضي أبي بكر اعترضه الكمال بن أبي شريف بأنه مخالف لما في المواقف وشرحه وشرح المقاصد من أن القاضي قائل: أول واجب المقصد إلى النظر.

ثم هذا الخلاف لفظي كما أشار له الإمام في المحصل ③، وحاصله: أن من نظر إلى المقاصد فقط قال بالأول، ومن نظر إلى الوسائل وراعى الوسيلة القربى المفضية إلى المقصود مباشرة قال بالثاني، ثم من نظر إلى أنه ذو أجزاء مترتبة والمتصف بالأولية حقيقة هو أولها قال: أول الواجبات أول جزء من النظر، ومن نظر إلى مطلق الوسائل المفضية إلى المقصود بالذات ولو بواسطة قال: أول الواجبات المقصد إلى النظر.

والقول الذي درج عليه الناظم مشكل بأن المقرر في الأصول أنه لا تكليف إلا بفعل اختياري، والمعرفة ليست اختيارية، بل ولا بفعل، وإنما هي بمعنى العلم واليقين، فهي كيفية نفسانية تحصل بالنظر، فالصواب أن التكليف بها تكليف بسببها المؤدي إليها، وهو النظر، إذ هو مقدور المكلف، فيكون هو أول واجب، ولهذا كثر البحث عليه في الكتاب والسنة حتى كأنه مقصود لذاته،

قال تعالى: {أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ} الآية [ق: 6]، {أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ} [الغاشية: 17]، {قُلِ انْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ} [يونس: 101]، {وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ} [الذاريات: 21]..... =

① هو الباقلاني، أبو بكر (338 - 403 هـ 950 - 1013 م). محمد بن الطيّب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي. فقيه بارع، ومحدث حجة، ومتكلم على مذهب أهل السنة والجماعة وطريقة الأشعري. انتهت إليه رئاسة المالكية بالعراق في عصره. كان رحمه الله ذكياً، غاية في الذكاء والفطنة وكان مسدداً في نقاشه، محافظاً على كرامة الإسلام، عفيفاً في لفظه. له مؤلفات كثيرة، منها: شرح الإبانة؛ شرح اللمع؛ الإمامة الكبرى والإمامة الصغرى؛ التبصرة بدقائق الحقائق؛ أمالي إجماع أهل المدينة؛ المقدمات في أصول الديانات؛ إعجاز القرآن؛ مناقب الأئمة؛ حقائق الكلام؛ التعريف والإرشاد؛ التمهيد في أصول الفقه؛ المقنع في أصول الفقه؛ كتاب في الرد على الباطنية الفاطميين، ساه: كشف الأسرار وهتك الأستار؛ تمهيد الأوائل وتلخيص المسائل. توفي ببغداد.

② فقولنا: (العالم حادث، وكل حادث لا بد له من محدث) دليل على وجود الله تعالى، وصورة الدليل كاملة هي النظر، وقولنا: (العالم حادث) وحده هو المقدمة الأولى من مقدمتي هذا النظر، وهذه المقدمة الأولى هي أول شيء يجب على المكلف معرفته. جوهر التوحيد (مناهج الأزهري، الأولى ثانوي، ص 28).

③ أي الفخر الرازي و(المحصل) كتاب له في علم الكلام.

= ففي عينك وأنفك ورأسك وظهرك وفقراتك وصدرك وما احتوى عليه باطنك من عجائب التشريح ما تصل به إلى معرفة ربك، ففي الحديث: جعل لابن آدم الملوحة في العينين؛ لأنهما شحمتان، ولولا ذلك لذابتا، وجعل المرارة في الأذنين حجاباً من الدواب، فما دخل الرأس دابة إلا التمسست الوصول إلى الدماغ، فإذا ذاق المرارة طلبت الخروج، وجعل المنخرين يستنشق بهما الريح، ولولا ذلك لأنتن الدماغ، وجعل العذوبة في الريق يجد به طعم كل شيء ①.

① الحديث رواه أبو نعيم رحمه الله في (حلية الأولياء) (3 / 196) قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْسَةَ، ثَنَا عَمْرُو بْنُ جُمَيْعٍ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَا، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَأَبُو حَنِيفَةَ. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ حُبَيْشٍ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زَنْجَوِيهِ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَشِيُّ بِمِصْرَ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شُرَظَةَ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو حَنِيفَةَ عَلَى جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ فَقَالَ لابن أبي ليلى: مَنْ هَذَا مَعَكَ؟ قَالَ: هَذَا رَجُلٌ لَهُ بَصَرٌ وَنَفَادٌ فِي أَمْرِ الدِّينِ. قَالَ: لَعَلَّهُ يَقِيسُ أَمْرَ الدِّينِ بِرَأْيِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَقَالَ جَعْفَرٌ لِأَبِي حَنِيفَةَ: مَا اسْمُكَ؟ قَالَ: نُعْمَانُ.

قَالَ: يَا نُعْمَانُ هَلْ قَسَيْتَ رَأْسَكَ بَعْدُ؟ قَالَ: كَيْفَ أَقِيسُ رَأْسِي؟ قَالَ: مَا أَرَاكَ تُحَسِّنُ شَيْئًا، هَلْ عَلِمْتَ مَا الْمُلُوحَةُ فِي الْعَيْنَيْنِ، وَالْمَرَارَةُ فِي الْأُذُنَيْنِ، وَالْحَرَارَةُ فِي الْمُنْخَرَيْنِ، وَالْعُذُوبَةُ فِي الشَّفَتَيْنِ؟ قَالَ: لَا.

فَقَالَ جَعْفَرٌ: أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بِمَنِّهِ وَفَضْلِهِ جَعَلَ لابنِ آدَمَ الْمُلُوحَةَ فِي الْعَيْنَيْنِ؛ لِأَنَّهُمَا شَحْمَتَانِ وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَذَابَتَا، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بِمَنِّهِ وَفَضْلِهِ وَرَحْمَتِهِ عَلَى ابْنِ آدَمَ جَعَلَ الْمَرَارَةَ فِي الْأُذُنَيْنِ حِجَابًا مِنَ الدَّوَابِّ، فَإِنْ دَخَلَتِ الرَّأْسَ دَابَّةٌ وَالتَّمَسَّتْ إِلَى الدِّمَاغِ فَإِذَا ذَاقَتِ الْمَرَارَةَ التَّمَسَّتْ الْخُرُوجَ، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بِمَنِّهِ وَفَضْلِهِ وَرَحْمَتِهِ عَلَى ابْنِ آدَمَ جَعَلَ الْحَرَارَةَ فِي الْمُنْخَرَيْنِ يَسْتَنْشِقُ بِهِمَا الرِّيحَ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَأَنْتَنَ الدِّمَاغُ، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ وَرَحْمَتِهِ لِابْنِ آدَمَ جَعَلَ الْعُذُوبَةَ فِي الشَّفَتَيْنِ يَجِدُ بِهِمَا اسْتِطْعَامَ كُلِّ شَيْءٍ وَيَسْمَعُ النَّاسَ بِهَا حَلَاوَةَ مَنْطِقِهِ».

فهذان إسنادان لأبي نعيم لهذا الحديث، أما الأول فإسناد باطل، عمرو بن جميع كذاب، كذبه ابن معين، وقال الدارقطني وجماعة: متروك، وقال ابن عدي: كان يُتهم بالوضع، وقال البخاري: منكر الحديث. انظر: ميزان الاعتدال: 3 / 251

وأما الإسناد الثاني ففيه محمد بن عبد الله القرشي، لم نجد له ترجمة. وفيه هشام بن عمار الدمشقي، وهو مُتَكَلِّمٌ فيه، وقد كان يقبل التلقين، قال أبو حاتم: صدوق وقد تغير، فكان كلما لقنه تلقن. وقال أبو داود: حدث بأربع مائة حديث لا أصل لها.

ميزان الاعتدال: 4 / 302..... =

= وقد رواه هشام مقطوعا، من قول جعفر بن محمد كما سيأتي، وهو أشبه.

ثم هو مع ذلك مرسل؛ فإنَّ جدَّ جعفر بن محمد: هو علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وهو من التابعين. وله شاهد يرويه تمام في (الفوائد: 262): ثنا أبو القاسم بن أبي العقب أئلى، ثنا يوسف بن موسى المروزي، ثنا محمد بن المهلب، ثنا مغيث بن بديل، ثنا ولد خارجة، ثنا خارجة، عن جعفر بن محمد، حدَّثني أبي، عن أبيه، عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-. وخارجة بن مصعب متروك واه، قال أحمد: لا يكتب حديثه، وقال ابن نمير: ليس بثقة، وقال أيضا: ليس بشيء، وقال مرة: كذاب، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال البخاري: تركه ابن المبارك، ووکیع، وقال يحيى بن يحيى: كان يدلّس عن غياث بن إبراهيم، وغياث ذهب حديثه، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال مرة: ليس بثقة. وقال ابن سعد: اتقى الناس حديثه فتركوه، وقال ابن خراش، والحاكم أبو أحمد: متروك الحديث، وقال ابن حبان: كان يدلّس عن غياث بن إبراهيم وغيره، ويروي ما يسمع منهم ممّا وضعوه على الثقات، عن الثقات الذين رأهم، فمن هنا وقع في حديثه الموضوعات عن الأثبات؛ لا يجوز الاحتجاج بخبره. تهذيب التهذيب: 3 / 77-78 وولد خارجة لا يعرف من هو، فهو مجهول، فهذا الإسناد واه جدا أيضا.

وقد روى هذا الخبر عن جعفر بن محمد من قوله: فرواه الزبير بن بكار في (الأخبار الموفقيات: ص 19-20): حدَّثني محمد بن عبد الله القرشي، قال: حدَّثني سليمان بن جعفر بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، وأُمّ علي بن عبد الله بن جعفر، قال: حدَّثنا محمد بن يحيى الرّبعي، عن ابن شبرمة عن جعفر به. ورواه وكيع في (أخبار القضاة: 3 / 77) من طريق سليمان بن جعفر فقال: حدَّثنا محمد بن عبد الله الزهري فقال: حدَّثنا ابن شبرمة عن جعفر بن محمد به.

ورواه الخطيب في (الفقيه والمتفقه: 1 / 464) من طريق أحمد بن علي الأبار، نا هشام بن عمار الدمشقي، عن محمد بن عبد الله القرشي، عن ابن شبرمة، عن جعفر به. ورواه أبو الشيخ في (العظمة: 5 / 1626): حدَّثنا الحسن المالكی، حدَّثنا هشام بن عمار، حدَّثنا محمد بن عبد العزيز بن العامري، عن عبد الله بن شبرمة عن جعفر به.

والخلاصة: أنَّ هذا الخبر ضعيف جدًا مرفوعا، وأحسن أحواله أن يكون من قول جعفر بن محمد بن علي بن الحسين رحمه الله. انظر: موقع الإسلام سؤال وجواب، الحديث وعلومه، الأحاديث الضعيفة، السؤال رقم: 198859

والنظر قال الإمام ابن العربي^①: هو الفكر^②.....

① قوله: (قال الإمام ابن العربي) هو قطب المغرب، صاحب العارضة، دفن خارج باب الشريعة من فاس^①، وأما مُحيي الدين صاحب الفتوحات دفن الشام فمجرد من (أل)^②.

② قوله: (الفكر) هو حركة النفس في المعقولات، كحركاتها في حدوث العالم أو في وجوب الإله، وأما حركاتها في غير المعقولات كحركاتها في سقف البيت مثلاً فيقال له: تخيل^③.

① أبو بكر ابن العربي (468 - 543 هـ = 1076 - 1148 م) محمد بن عبد الله بن محمد المعافري الإشبيلي المالكي، أبو بكر ابن العربي، قاض، من حفاظ الحديث. ولد في إشبيلية، ورحل إلى المشرق، وبرع في الأدب، صنف كتباً في الحديث والفقه والأصول والتفسير والأدب والتاريخ. وولي قضاء إشبيلية، ومات بقرب فاس، ودفن بها. من كتبه: العواصم من القواصم، عارضة الأحوزي في شرح الترمذي، أحكام القرآن، القبس في شرح موطأ ابن أنس، الناسخ والمنسوخ، المسالك على موطأ مالك، الإنصاف في مسائل الخلاف، أعيان الأعيان، المحصول في أصول الفقه، كتاب المتكلمين، قانون التأويل.

② ذكر المقرئ في نفح الطيب أن اسمه بالألف واللام (ابن العربي) ولكن لما انتقل إلى الشام سمّاه الناس (ابن عربي) حتى يفرقوا بينه وبين القاضي أبي بكر بن العربي. وهذا الأخير قدم الشام قبل محي الدين بمائة سنة تقريباً.

③ قال جلال الدين المحلي في شرحه على الجمع: (الفكر حركة النفس في المعقولات بخلاف حركاتها في المحسوسات فتسمى تخيلاً) شرح الجلال مع البناني 1/ 143.

قال المحشي: تبع الشارح في هذه الأقدمين القائلين بأن العقل لا يدرك المحسوسات أصلاً، وإنما تدركها الحواس، والعقل إنما يدرك الأمور الكلية. وأما على طريق المناظرين القائلين بأن العقل يدرك المحسوسات أيضاً لكن بواسطة الحواس، فينبغي أن تسمى حركاتها في المحسوسات فكراً أيضاً. اهـ

وللنفس في المعقولات حركتان:

الحركة الأولى: من المطالب إلى المبادئ.

والحركة الثانية: من المبادئ إلى المطالب.

بيان ذلك أنك لو أردت أن تصل إلى أن النبات تقطع يده، فالحركة الأولى تبدأ بنظرة جمالية في (النباش تقطع يده)، ثم تثبت بنظرة تفصيلية إلى المفردات (النباش - القطع) فتقول النبات ما هو؟ (مختلس - سارق - ناهب)، ثم يخلص لك أن المناسب لفظ سارق، وتنتهي هنا الحركة الأولى.

وتبدأ الحركة الثانية من هنا، وهي: النبات سارق المال من حرز، وكل سارق من حرز تقطع يده، إذاً النبات تقطع يده، وهنا تنتهي الحركة الثانية. التحقيقات على شرح الجلال للورقات - المجلد 1 - الصفحة 68 - جامع الكتب الإسلامية.

المرتب في النفس ① على طريق ② تفضي إلى العلم ③ يطلب به من قام به ④ علمًا في العلميات ⑤ أو غلبة ظن في المظنونات ⑥.

- ① قوله: (المرتب في النفس) أي المرتب أثره ومتعلقه، وهو المقدمات ① والجنس ② والفصل ③.
- ② قوله: (على طريق) متعلق بقوله: (المرتب)، وتلك الطريق هي تقديم الصغرى على الكبرى، والجنس على الفصل أو على الخاصة، وكون القياس محتويًا على شروط الإنتاج المذكورة في فن المنطق، واحترز بقوله: (المرتب) عن القضية الواحدة؛ لانتفاء الترتيب فيها، كأن يكون من جزئيتين أو سالتين، فإنه لا يسمى نظرًا.
- ③ قوله: (تفضي إلى العلم) أي توصل إليه، والمراد بالعلم هنا: مطلق الجزم ولو ظنًا، بدليل قوله بعد: (أو غلبة ظن في المظنونات) فتفضي إلى العلم إن كانت المقدمات كلها يقينية، وإلى الظن إن كانت كلها أو بعضها ظنيًا، وهذا كله إذا كان المرتب قياسًا، وإن كان المرتب تعريفًا أدى إلى العلم فقط، كما في قولك في تعريف الإنسان: (حيوان ناطق)، فإنه يؤدي إلى العلم بحقيقة الإنسان، وهو مجهول تصوّري ④.
- ④ قوله: (من قام به) فاعل (يطلب)، والذي قام به الفكر الذي هو فاعل الطلب النفس أو الهيكل النفساني الذي هو النفس والجسد، وفي قوله: (من قام به) إشارة إلى أن المعنى إنما يوجب حكمًا لمن قام به، خلافًا للمعتزلة.
- ⑤ قوله: (في العلميات) أي في المسائل التي لا يكفي فيها إلا العلم، كالعقائد.
- ⑥ قوله: (في المظنونات) أي في المسائل التي يُكتفى بالظن فيها، كالمسائل الفرعية..... =

① تتكون القضية المنطقية من مجموعة من العبارات تُسمى المقدمات تتبعها عبارة أخرى يطلق عليها اسم النتيجة. فإذا كانت المقدمات تُؤيد النتيجة، كانت القضية المنطقية صحيحة. وإذا كانت المقدمات لا تُؤيد النتيجة، كانت القضية المنطقية خاطئة.

② الجنس: وهو الكلّي الذي كانت أفراده مختلفة في حقائقها، وكان جزءًا للحقيقة أفراده، مثل (الحيوان) الذي أفراده (الإنسان، والفرس، والبقر) وغيرها فإن حقائقهم مختلفة، فحقيقة (الإنسان) غير حقائق بقية الحيوانات، وكذلك حقيقة (الفرس) غير حقائق بقية الحيوانات، وهكذا غيرهما، إلا أن الحيوانية جزء لجميع هذه الحقائق المختلفة.

③ (الفصل) وهو الكلّي الذي كانت أفراده متفقة في الحقيقة، وكان هو جزء حقيقة أفراده، مثل (الناطق) - أي مفكر - الذي هو جزء حقيقة (الإنسان) والإنسان أفراده متفقة في الحقيقة.

④ المجهول التصوّري: هو الذي يُتوصل إلى العلم به عن طريق معلومات متصورة نستحضرها من المعلومات المُدرّكة عندنا ونرتبها ترتيبًا خاصًا فيكون تعريفًا، أو قولًا شارحًا، فنقول مثلاً: الحيوان جسم متحرك بالإرادة، والمثلث سطح مستو محاط بثلاثة خطوط مستقيمة متقاطعة.

= فائدة: في دلالة المقدمات على النتيجة أقوال ذكرها في ك، وأشار لها من قال:

| | |
|--|---|
| قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ عَقْلِي | وَاخْتَارَهُ الرَّازِي كَذَا فِي النَّقْلِ |
| ثُمَّ السَّنُونِيُّ الْإِمَامُ صَحَّحَهُ | وَالشَّيْخُ عَادِي وَابْنُ زَكْرِي رَجَّحَهُ |
| كَذَا لِقَاضٍ وَالتَّوَلَّدُ اغْتِزَالَ | وَعِلَّةٌ لِلْحُكْمِ مَا لَهَا زَوَالٌ ¹ |

1 قال الأخضري في السلم المنورق:

| | |
|--|--|
| وَفِي دَلَالَةِ الْمُقَدِّمَاتِ | عَلَى النَّتِيجَةِ خِلَافٌ آتٍ |
| عَقْلِيٌّ أَوْ عَادِيٌّ أَوْ تَوَلَّدُ | أَوْ وَاجِبٌ وَالْأَوَّلُ الْمُوَيَّدُ |

(وَفِي دَلَالَةِ الْمُقَدِّمَاتِ) العلم أو الظنُّ بها (عَلَى) العلم أو الظنُّ بـ (النَّتِيجَةِ) أي في الارتباط بينهما (خِلَافٌ آتٍ) ذكره في البيت بعده، ولمَّا كان للدليل ارتباط بالمدلول سُمِّيَ ذلك الارتباط دلالة، ثم ذكر الخلاف بقوله: (عَقْلِيٌّ)، أي الارتباط بينهما عقلي لا يمكن تخلفه، فلا يمكن تخلف العلم أو الظنُّ بالنتيجة عن العلم أو الظنُّ بالمقدِّمتين، بمعنى أنَّ الله تعالى إن شاء أوجد بقدرته العلم أو الظنُّ بالمقدِّمتين أو العلم أو الظنُّ بالنتيجة، ولا تتعلَّق القدرة بالعلم أو الظنُّ بالمقدِّمتين بدون العلم أو الظنُّ بالنتيجة، فهما متلازمان تلازمًا عقليًّا، كتلازم العرض أو الجوهر لا يمكن وجود أحدهما بدون الآخر، وهذا لإمام الحرمين.

(أَوْ) بمعنى الواو أي والثاني أنَّ الربط بينهما (عَادِيٌّ) بمعنى أنَّه يجوز تخلف العلم أو الظنُّ بالنتيجة عن العلم أو الظنُّ بالمقدِّمتين، بأن ينتهي شخص في البلادة إلى أن يعلم المقدِّمتين ولا يعلم النتيجة لعدم تفتُّنه لاندراج الأصغر تحت الأوسط، وفي التصوير نظر، إذ من الشروط التفتُّن لاندراج الأصغر تحت الأوسط، وهذا القول للشيخ الأشعري.

(أَوْ) بمعنى الواو، أي والثالث أنَّ الارتباط بينهما (تَوَلَّدُ) بمعنى أنَّ القدرة الحادثة أثَّرت في العلم أو الظنُّ بالنتيجة بواسطة تأثيرها في العلم أو الظنُّ بالمقدِّمتين، إذ التولَّد أن يُوجد فعل لفاعله فعل، وهذا القول للمعتزلة، وهو باطل لقيام البرهان على أنَّه لا تأثير للعبد في شيء من الأفعال الاختيارية.

(أَوْ) بمعنى الواو، أي والرابع أنَّ الارتباط بينهما (وَاجِبٌ) بالتعليل، بمعنى أنَّ العلم أو الظنُّ بالمقدِّمتين علة أثَّرت بذاتها في العلم أو الظنُّ بالنتيجة، وهذا للفلاسفة، وهو باطل؛ لقيام البرهان على انتفاء تأثير العلة والطبيعة، وأنَّه تعالى هو الفاعل المختار (وَالْأَوَّلُ) من هذه الأقوال هو (الْمُوَيَّدُ) القوي لعدم ورود شيء عليه. اهـ. شرح القويسني على السلم المنورق للأخضر المولف: أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي. مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي.

والمعرفة الواجبة هي: (الجزم المطابق ① عن دليل ②). فخرج بالجزم: من كان إيمانه على ظنٍّ أو شكٍّ أو وهم ②، فإيمانه باطل بإجماع. وخرج بوصفه بالمطابق: الجزم غير المطابق، ويسمى الاعتقاد الفاسد، والجهل المركَّب ③، كاعتقاد الكافرين التجسيم أو التثليث أو نحو ذلك، والإجماع على كفر صاحبه أيضاً، وأنه آثم غير معذور، مخدّد في النار، اجتهد أو قلّد، قال في شرح الكبرى: ولا يعتدّ بخلاف من خالف في ذلك من المبتدعة. وقوله: عن دليل، أي عن ضرورة أو برهان ③، احتريزه عن الجزم المطابق لا عن دليل، وهو الذي حصل بمحض التقليد واتباع قول الغير من غير استناد إلى دليل، فإنّ الذي عليه الجمهور والمحققون من أهل السنّة أنّه لا يصحّ الاكتفاء به ④ في العقائد الدينيّة ⑤.

① قوله: (المطابق) أي المطابق مُتعلّقُهُ، وهو النسبة المُعتقَدة؛ إذ المطابقة إنّما تعتبر بين النسبة المُعتقَدة وبين النسبة التي في نفس الأمر، وهو علم الله ①.

② قوله: (عن دليل) أي الناشئ ذلك الجزم عن دليل.

③ قوله: (عن ضرورة وبرهان) أي فالمراد بالدليل مطلق السبب والمرشد، فيتناول ما ذكر، ولا لزم أن يكون الحدّ غير جامع وحدّ التقليد غير مانع، ولا حاجة لهذا؛ لأنّ ما ذكر من التعريف إنّما هو تعريف للمعرفة المطلوبة في هذا المقام. وهي معرفة الواجب والجائز والمستحيل في حقّ الله وفي حقّ رسله، وهي لا تحصل إلّا عن دليل، وليس من شيء منها ضرورياً. وهذا لا ينافي أنّ المعرفة مرادفة للعلم، وأنّ منها ما يكون ناشئاً عن دليل ومنها ما يكون عن ضرورة؛ لأنّ المُعرّف هنا ليس مطلق المعرفة. بل معرفة مخصوصة كما علمت.

④ قوله: (أنّه لا يصحّ الاكتفاء به) أي في الخروج من الإثم، كان إثم عصيان أو كفر، والمراد: الإثم ولو في الجملة، أي في بعض الأحوال. فجزمه هنا بأنّ التقليد في العقائد غير كاف في الخروج عن الإثم لا ينافي ما يذكره من الخلاف.

⑤ قوله: (في العقائد الدينيّة) أي وأما الفروع فيكفي فيها التقليد، بل يجب على من ليس أهلاً للاجتهاد تقليد المجتهد فيها. والفرق: أنّ العقائد مطابقة لما في نفس الأمر ④، بخلاف الفروع، فإنّه لا يشترط فيها المطابقة لما في نفس الأمر؛ لأنّ الذي أفاده المجتهد المقلّد -بالفتح- إنّما هو حكم ظنيّ يحتمل أن يكون مطابقاً لما في نفس الأمر ويحتمل أن يكون غير مطابق، فأولى من قلّده فيه.

① مثلاً: الله تعالى واجب الوجود، الله تعالى له صفة العلم، الله تعالى له صفة الإرادة، هذه النسبة المُعتقَدة وهي ثبوت شيء لشيء ونفيه عنه التي يجزم بها الشخص الجازم هي التي تطابق ما في نفس الأمر.

② الظن: هو الاحتمال الراجح، والشكّ: هو التردّد في الوقوع واللاوقوع، والوهم: الاحتمال المرجوح، وهما ليسا من أقسام الحكم.

③ وهو اعتقاد الشيء على خلاف ما هو عليه.

④ اعلم أن الوجود له مراتب، هي: الوجود الكتبي، والوجود اللفظي، والوجود الذهني، والوجود الخارجي، والمرتبة الخامسة هي الواقع ونفس الأمر، مثل قولنا: اجتناع النقيضين ممتنع، فالقضية صادقة؛ لأنها تطابق الواقع ونفس الأمر.

قال في شرح الكبرى: وهو الحق المبين الذي لا شك فيه. ثم قال: وقد حصل ابن عرفة في المقلد ثلاثة أقوال:
 الأول: أنه مؤمن غير عاصٍ بترك النظر ①.
 الثاني: أنه مؤمن، لكنه عاصٍ ② إن ترك النظر مع القدرة ③.
 الثالث: أنه كافر ④. اهـ

① قوله: (أنه مؤمن غير عاصٍ) الخ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم كان يكتفي بالإيمان من الأعراب وليسوا أهلاً للنظر بالتلفظ بكلمتي الشهادة المنبئ عن العقد الجازم، ويقاس غير الإيمان عليه. قاله المحلّي، وهذا مقتضى صنيع من ذكر العقائد مجرّدة عن البراهين، ونسبه الشيخ زروق للمذاهب الأربعة.

② قوله: (أنه مؤمن لكنه عاصٍ) قال المحلّي: لأن المطلوب فيه اليقين، قال تعالى لنبيّه: {فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ} [محمد: 19]، وقد علم ذلك، وقال للناس: {وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ} [الأعراف: 158]، فهم مأمورون بما أمر به من العلم، ويقاس على الوجدانية غيرها. اهـ فالمعرفة على هذا واجبة وجوب الفروع، كالصلاة.

③ أي بأن كانت فيه أهلية للنظر، وأما إن لم تكن فيه أهلية للنظر فلا عصيان، وقيل: عاصٍ مطلقاً، ولا يلزم عليه التكليف بما لا يطاق نظراً إلى أنّ الأهلية حاصلة لكل أحد؛ لأن المطلوب الدليل الجُمليّ، وهو ما يفيد العلم اليقيني وإن لم يكن على طريقة المتكلمين من الترتيب والتهذيب، أي الذي تحصل معه الطمأنينة بحيث لا يقول العارف به: سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته، والدليل الجُمليّ يتيسر لكل أحد، وبهذا يندفع ما أورده. يس.

④ قوله: (أنه كافر) أي فتكون المعرفة واجبة ①، فمن لم يحصلها يكون كافراً، وهو منقول عن الأشعريّ. قال المحلّي: وشنع أقوام عليه بأنه يلزمه تكفير العوام، وهم غالب المؤمنين. وزعم القشيريّ أنه مكذوب عليه. قال بعض المحققين: وعلى صحة نقله عنه لا يلزمه التشنيع؛ لأنّ المعتبر في حقّ العوام هو الدليل الجُمليّ - كما تقدّم -. سئل أعرابي: بم عرفت ربك؟ فأجاب: البعرة تدلّ على البعير، والروثة تدلّ على الحمير، وأثر الأقدام على المسير، فسماء ذات أبراج، وأرض ذات فجاج، وبحار ذات أمواج، ألا تدلّ على اللطيف الخبير؟

وسئل الشافعيّ عنه فقال: ورقة الفرصاد تأكلها دودة القزّ فيخرج منها الإبرسيم، والنحل فيكون منها العسل، والظباء فيعقد في نوافجها المسك، والشاة فيكون منها البعر ②. =

① أي وجوب الأصول.

② وقال أبو نواس في النرجس:

| | |
|--------------------------|------------------------|
| تأمل في نبات الأرض وأنظر | إلى آثار ما صنع المليك |
| عيون من لجين شاخصات | بأحداق هي الذهب السبيك |
| على قضب الزبرجد شاهدات | بأن الله ليس له شريك |

=

= فأمثال هذه الأدلة لا تعوز العوام، وتخرجهم عن ربة التقليد ومحل الخلاف، والحمد لله على السعة.
تنبيهان:

الأول: مظنة التقليد المختلف فيه كما قال المحققون إنما هو من نشأ في جزيرة أو جبل منقطع مثلاً، فمر به من أخبره بما يجب عليه من الإيمان وعقائده، فصدقه من غير بحث عن دليل، بخلاف من نشأ بين المسلمين، لا سيما أهل المدن، وخالطهم، وسمع ما يجري بينهم من ذكر عقائد الإيمان والاستدلال فيها بما يمكنهم من العقل والنقل الثابت عندهم، كالقرآن الذي تحقّقوا بلا شكّ أنّه كلام الله أنزله على رسوله الذي دلّت على صدقه المعجزات التي قلّ من لا يعلم جملة منها، فأكثر العوام غير مقلّد.

الثاني: الخلاف في كفر المقلّد وعدم كفره إنّما هو بالنسبة للمعاقبة وعدمها في الآخرة، وأمّا في الدنيا فلا يعامل إلاّ معاملة المسلمين، عكس الخلاف في المعتزلة¹.

= وقد روي أبو نواس في المنام ف قيل له: ما فعل الله بك؟ قال: غفر لي بأبيات قلّتها في النرجس.

وقد أنكر بعض الملاحدة وجود الله تعالى عند جعفر الصادق -رحمه الله-، فقال له جعفر: هل ركب البحر؟ قال: نعم. قال: هل رأيت أهواله؟ قال: نعم، هاجت يوماً رياح هائلة، فكسرت السفن، وغرقت الملاحين، فتعلقت أنا ببعض ألواحها. ثم ذهب عني ذلك اللوح، فإذا أنا مدفوع في تلاطم الأمواج حتى دفعت إلى الساحل، فقال جعفر: قد كان اعتمادك من قبل على السفينة والملاح. ثم على اللوح حتى تنجيك، فلما ذهبت هذه الأشياء عنك: هل أسلمت نفسك للهلاك أم كنت ترجو السلامة بعد؟ قال: بل رجوت السلامة، قال: ممن كنت ترجوها؟ فسكت الرجل، فقال جعفر: إن الصانع هو الذي كنت ترجوه في ذلك الوقت، وهو الذي أنجأك من الغرق، فأسلم الرجل على يده.

وسأل الخليفة هارون الرشيد -رحمه الله- الإمام مالك بن أنس -رحمه الله- عن بعض آيات وجود الله؛ ليرد بها على الذين ينكرون وجود الله تعالى، فاستدل له الإمام مالك باختلاف اللغات والأصوات والنغمات.

وعن أبي حنيفة أنّ بعض الزنادقة سألوه عن وجود الباري تعالى، فقال لهم: دعوني، فإنّي مفكّر في أمر قد أخبرت عنه. ذكروا لي أنّ سفينة في البحر موقرة فيها أنواع من المتاجر وليس بها أحد يجرسها ولا يسوقها، وهي مع ذلك تذهب وتجيء وتسير بنفسها وتخرق الأمواج العظام حتى تتخلص منها، وتسير حيث شاءت بنفسها من غير أن يسوقها أحد. فقالوا: هذا شيء لا يقوله عاقل. فقال: ويحكم هذه الموجودات بما فيها من العالم العلوي والسفلي وما اشتملت عليه من الأشياء المحكمة ليس لها صانع!! فبهت القوم ورجعوا إلى الحق وأسلموا على يديه. وعن الإمام أحمد بن حنبل أنّه سئل عن ذلك فقال: ها هنا حصن حصين أملس. ليس له باب ولا منفذ، ظاهره كالفضة البيضاء، وباطنه كالذهب الإبريز، فينا هو كذلك إذ انصدع جداره فخرج منه حيوان سميع بصير ذو شكل حسن وصوت مريح، يعني بذلك البيضة إذا خرج منها الدجاجة.

¹ القائلين بأن الإنسان لا يكون له حكم المسلمين إلا بالمعرفة.

والضرورة: إلقاء المولى سبحانه النفس لأن تجزم بأمر جزماً مطابقاً بلا تأمل، بحيث لو حاولت أن تدفع عن نفسها ذلك الجزم بتشكيك أو نحوه لم تقدر، ومثاله: جزمنا بوجود أنفسنا، وبأن الواحد -مثلاً- نصف الإثنين، ونحو ذلك ممّا هو كثير.

والبرهان: الدليل المركّب من مقدّمات قطعية ضرورية في نفسها، أو منتهية في الاستدلال عليها إلى علوم ضرورية، مثال ذلك: إذا قيل: اشترى فلان هذه السلعة برّبع عشر أربعين درهماً، فجزمنا بأنّه اشتراها بدرهم واحد ليس بضروريّ لنا ندركه بلا تأمل بل لا يحصل لنا الجزم العرفانيّ بذلك من غير تقليد لأحد حتى نختر لأنفسنا. انظر بيان ذلك في شرح صغرى الصغرى.

وقوله: (ممّا عليها ①) يتعلّق بمحذوف صفة أو حال للصفات، وأثّث ضمير (عليها) مراعاة للمعنى (ما)، ومفهومه: أنّه لا تجب المعرفة بما لم يُنصّب عليه دليلٌ من الصفات ②، وهو كذلك.

① (ممّا عليها نصب الآيات) (من) بيانية، وهذه الصفات التي قامت الأدلة على ثبوتها إنّما تعرف بحسب الوسع وعلى قدر ما تحمله العقول، وأمّا كنهها فمحجوب عن العقل، كالذات العلية، ولهذا قال الناظم: (بالصفات) أي بحكمها أو بشأنها، لا بكنهها، فليس لأحد الخوض في شيء من ذلك بعد معرفة القدر الذي في وسعه، وقد قال الصديق: (العجز عن الإدراك إدراك) ①، وقال تعالى: {وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا} [طه: 110] يعني في الدنيا، قال في جمع الجوامع: واختلفوا هل يمكن علمها في الآخرة؟

② قوله: (أنّه لا تجب المعرفة) الخ، إذ لا يكلف الله نفساً إلّا وسعها، قال في شرح الصغرى: كمالاته تعالى أو صفاته الوجودية لا نهاية لها، لكن العجز عن معرفة ما لم يُنصّب عليه دليل عقليّ ولا نقليّ لا نؤاخذ به بفضل الله تعالى.

① وعقده من قال:

والدين دينان إيمان وإشراك
والعجز عن درك الإدراك إدراك

لا يعرف الله إلا الله واتّحدوا
وللعقول حدود لا تجاوزها

وعقده -أيضاً- ابن عرفة في أبياته المشهورة فقال:

وإدراك نفس العجز عين الحقيقة
بفكر سديد أو بحسن بديهة

ألا إنّ إدراك الحقيقة معجز
كما قاله الصديق أول قائل

وقال الجنيد: (سبحان من لم يجعل للخلق سبيلاً إلى معرفته إلّا بالعجز عن معرفته). والله درّ القائل:

جلّ المهيم عن إدراك مفتقر
كلّت وضلّت فحار العقل والفكر

ولا يُحيط به عقل فيدرّكه
تاهت عقول ذوي الأبواب فيه وقد

قوله:

وَكُلُّ تَكْلِيفٍ بِشَرْطِ الْعَقْلِ مَعَ الْبُلُوغِ بِدَمٍ أَوْ خَمَلٍ
أَوْ بِمَنْيٍّ أَوْ بِإِنْبَاتِ الشَّعْرِ أَوْ بِثَمَانِ عَشْرَةَ حَوْلًا ظَهَرَ

لَمَّا قَرَّرَ أَنَّ أَوَّلَ وَاجِبٍ عَلَى الْمَكْلُوفِ مَعْرِفَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَمَعْرِفَةُ رِسَالِهِ - عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - بَيْنَ هُنَا شَرْطِ التَّكْلِيفِ فَقَالَ إِنَّ شَرْطَ التَّكْلِيفِ الْعَقْلُ وَالْبُلُوغُ.

وقاعدة الشرط أنه يلزم من عدمه العدم، فغير العاقل من مجنون ونحوه ① غير مكلف، وكذا غير البالغ ②. والعقل: قوّة مُهَيَّأَةٌ لقبول العلم، وقيل: قوّة يقع بها التمييز بين الحسن والقبيح ③.

① قوله: (ونحوه) أي كالمغمى عليه والنائم والسكران الطافح ① ولو بحرام، وما يلزمه من الجنبايات والحدود والعق والطلاق على القول بلزومها له إنما هو من باب ترتب الأسباب على مسبباتها بمقتضى خطاب الوضع، وأمّا التكليف فلا يتعلّق به حتّى يزول عنه الشُّكْر.

② قوله: (وكذا غير البالغ) إن فُسِّرَ التكليف بإلزام ما فيه كلفة من فعل أو ترك - وهو الأصح - لم يناف شرط البلوغ أن يكون الصبي يُخاطَب ندبًا، وإن فُسِّرَ بطلب ما فيه كلفة كان شرط البلوغ منافيًا أن يُخاطَب ندبًا، وقد اختلف في ذلك، وعليه اختلافهم في حديث: «مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر، وفرّقوا بينهم في المضاجع» ② هل الأمر بالأمر بالشيء أمر بذلك الشيء فيكون الصبيان مخاطبين من قبل الشارع ندبًا، أو ليس أمرًا به فيكون أولياؤهم فقط مخاطبين من الشارع بحملهم على الصلاة وتمارينهم عليها وضربهم كما تُمرّن البهيمة وتضرب للإصلاح؟ ③.

③ قوله: (والعقل قوّة) الخ، القول الأوّل ذكره الراغب ④ =

① أي الممتلئ شرابًا.

② أخرجه أبو داود في الصلاة، باب متى يؤمر الغلام بالصلاة، وإسناده حسن.

③ الثاني لجمهور العلماء، والخلاف معنوي؛ حيث إنّ هذا الخلاف قد أثر في بعض الفروع الفقهيّة، ومنها: أنّ الرجل لو قال لابنه: قل لأُمّك: أنت طالق، فإن أراد التوكيل فهذا واضح؛ فتطلق؛ لأنّ الابن يعتبر وكيلًا لأبيه في طلاق أمّه. أمّا إذا لم يرد شيئًا: فإنّه يلزم على المذهب الثاني - وهو: أنّ الأمر بالأمر بالشيء ليس أمرًا بذلك الشيء - عدم وقوع الطلاق. ويلزم على المذهب الأوّل - وهو: أنّ الأمر بالأمر بالشيء أمر بذلك الشيء - وقوع الطلاق؛ لأنّه يكون كأنّه أمر بالطلاق فينفذ.

④ الراغب الأصفهاني (502 - 000 هـ = 1108 - 000 م) الحسين بن محمد بن الفضل، أبو القاسم الأصفهاني (أو الأصبهاني) المعروف بالراغب: أديب، من الحكماء العلماء. من أهل (أصبهان) سكن بغداد، واشتهر، حتى كان يقرن بالإمام الغزالي. من كتبه: محاضرات الأدباء، الذريعة إلى مكارم الشريعة، المفردات في غريب القرآن.

انظر بقية الكلام عليه في شرحي الكبير.

= والثاني: أبو إسحاق والشيرازي، وذكر في الكبير عن بعضهم أنه: ملكة في النفس بها تستعدّ للعلوم والإدراكات. وقال عن صاحب القاموس أنه: نور روحانيّ به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية. اهـ

وهذه الأقوال كلّها على القول بأنّه عرض ①، وهو الحقّ، وكلّها في مصنّفات المعقولات لم يعرّج عليها أئمة اللغة، والثالث والرابع منها مساويان للأول، والثاني لازم لكلّ ما عداه، فلا معنى لتضعيف م له بـ (قيل). وتلك القوّة هي التي عبّر عنها الحكماء بالنفس الناطقة، فليست هي الحياة المصحّحة للجسد؛ لأنّ الحياة لجميع الحيوان، ولا مجرد الإلهام الذهنيّ والخياليّ المتعلّق بالجزئيات؛ لأنّه موجود لغير الإنسان أيضا. وكما تسمّى تلك القوّة عقلا تسمّى نفسا، وروحًا، وسرًا. فهي ألفاظ مترادفة. وتختلف بالاعتبار، فما دام الإنسان في مقام الإسلام تسمّى نفسا، فإذا ارتقى عنه لمقام الإيمان سمّيت عقلاً. فإذا ارتقى إلى أوّل مرتبتي الإحسان أعني المراقبة سمّيت روحًا، فإذا ارتقى لثاني مرتبته أعني المشاهدة سمّيت سرًا ②. ثمّ قال في القاموس: وابتداء وجوده ③ عند اجتنان الولد ④، ثمّ لا يزال ينمو إلى أن يكمل عند البلوغ ⑤. اهـ. وهل محلّه الرأس أو القلب؟ قولان نقلهما في ك. مشهورهما الثاني. قال ابن زكري التلمسانيّ ⑥ في محصّل المقاصد ⑦:

① العرض: موجود في موضوع، كالحرارة في الماء، والبياض في الورقة، والجوهر: موجود في موضوع. يقول الدكتور طه عبد الرحمن: ولم يكتف الفلاسفة بجعل العقل جوهرًا، بل نسبوا إليه صفة البقاء، أي دوام الحياة.. ومتى سلّمنا بأنّ العقل جوهر، أي ذات قائمة بنفسها، لزم أن يصدق عليه من الأوصاف ما يصدق على الذات.. وإذا وصفنا العقل بأنه ذات جاز أن نصف باقي القوى الإدراكية بأنها هي الأخرى ذوات موجودة فيه؛ وعندها يكون الخيال هو أيضا ذات، والذاكرة هي كذلك ذات... ولا يخفى على ذي بصيرة ما في هذا القول من تعسف في تقسيم بنية الإنسان الواحدة.. ولئن سلّمنا بأنّ العقل عرض، فلا نسلّم بأنه صفة لازمة لا انفكاك عنها، وثابتة لا تغير معها؛ بل نرى أن العقل في حقيقته فعل إدراكي يصدق عليه الحدوث في الزمن والتجدد والتبدل إيجابا أو سلبا.. وقد نضع للعقل التعريف المجمل التالي: هو (إدراك الإنسان للعلاقات القائمة بين الأشياء). من كتاب سؤال العمل، إشكال تعريف العقل بالجوهر: ص 59-65، بتصرّف.

② أي وجود أصله، وهو العقل الغريزيّ، وهو القوّة المتهيّئة لقبول العلوم، ووجوده في الطفل كوجود النخلة في النواة، والسنبلة في الحبّة.

③ المراقبة: أن تعبد الله معتقدا أنّه يراك، والمشاهدة: أن تعبد الله كأنّك تراه. ④ أي كون الولد جنينًا في البطن.

⑤ الذي قاله غيره: إلى الأربعين سنة، فيقف ولا تبقى لصاحبه زيادة إلاّ التجارب الدنيويّة والمعارف، ولذلك كانت الأربعين هي سنّ البعثة.

⑥ أحمد بن محمّد بن زكري التلمسانيّ (820-899هـ) أبو العباس، يعرف بشيخ الإسلام، وبالحافظ، عالم كبير من علماء تلمسان ومدّرسيها المشهورين. أخذ عن جملة من الشيوخ منهم: الإمام محمّد بن أحمد ابن مرزوق الحفيد، وعبد الرحمان الثعالبيّ، وسيدي إبراهيم التازي، وأبو الفضل العقبانيّ التلمسانيّ، محمّد بن العباس، ابن زاغو التلمسانيّ. من تلاميذه: الشيخ أحمد زروق، وأبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسيّ، وابن الحاج الورنيديّ. ومن تآليفه: معلّم الطالب بما للأحاديث من الألقاب في مصطلح الحديث، بغية الطالب شرح عقيدة ابن الحاجب، غاية المرام شرح مقدّمة الإمام شرح ورقات إمام الحرمين في أصول الفقه، مسائل القضاء والفتيا، أجوبة وفتاوى مختلفة.

⑦ المنظومة الكبرى في علم الكلام الموسومة: محصّل المقاصد ممّا به تعتبر العقائد.

والبلوغ: قال الإمام أبو عبد الله المازري^④: هو قوة تحدث في الصبي يخرج بها من حالة الطفولية إلى حالة الرجولية^①، وتلك القوة لا يكاد يعرفها أحد، فجعل الشارع لها علامات يُستدل بها على حصولها. اهـ

=

مَحَلُّهُ الْقَلْبُ عَلَى الْمَشْهُورِ لِلْوَحْيِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ
وَفِي الدِّمَاغِ قَالٌ جُلُّ الْحُكَمَاءِ بِقَوْلِهِمْ قَدْ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ^①

وفي الهارونية: ذكر أرسطاطاليس الحكيم: إن مسكن نصف العقل والرزاة والمودة في الدماغ، ومسكن نصف العقل والعلم والحلم والفصاحة والفطنة في القلب، وبيت الرحمة في الكبد، وبيت الضحك في الطحال، وبيت المرض في المعدة اهـ.

وينبني على القولين أن من أوضح شخصاً^② فأذهب عقله:

فعندنا: عليه دية العقل ودية الموضحة^③؛ لأن محل العقل القلب، لقوله تعالى: {لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا} [الأعراف: 179].

وعند أبي حنيفة: عليه دية العقل فقط؛ لأن محل العقل عنده الرأس، فقد أذهب المنفعة بالجناية على محلها، كمن قطع لسان شخص فأذهب ذوقه، فليس في ذلك إلا دية واحدة.
وهو أفضل ما من الله به على عباده.

مَا وَهَبَ اللَّهُ لِأَمْرٍ هَبَةً أَفْضَلَ مِنْ عَقْلِهِ وَمِنْ أَدَبِهِ
هُمَا حَيَاةُ الْفَتَى فَإِنْ فُقِدَا فَفَقِدَهُ لِلْحَيَاةِ أَلْبَسَتْ بِنَهُ

① قوله (إلى حالة الرجولية) قال الشيخ علي الأجهوري: لو قال: (إلى غيرها) لكان أحسن؛ ليشمل الأنثى، وظاهره أنها لا تنصف بالرجولية، ولعله باعتبار ما اشتهر عند العوام، ولذا قال: (أحسن)..... =

① وقال بعضهم: (والعقل في القلب كما في الأعراف * وسورة الحج معاً وفي ق)، يعني: {لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا} [الأعراف: 179]، {فَتَكُونُ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا} [الحج: 46]، {لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ} [ق: 37].

② أي جرحه في الرأس جرحاً كشف العظم.

③ أي دية كاملة، وهي مائة من الإبل بالنسبة للبدوي، وألف دينار أو اثني عشر ألف درهم للحضري، ودية الموضحة: نصف عشر الدية الكاملة.

④ المازري (453 - 536 هـ = 1061 - 1141 م) محمد بن علي بن عمر التميمي المازري، أبو عبد الله: محدث، من فقهاء المالكية. نسبته إلى (مازر) بجزيرة صقلية، ووفاته بالمهدية. له: المعلم بفوائد مسلم في الحديث، وهو ما علق به على صحيح مسلم. حين قراءته عليه سنة 499 وقيدته تلاميذه. فمته ما هو بحكاية لفظه وأكثره بمعناه. وله التلقين في الفروع، والكشف والانباء في الرد على الإحياء للغزالي، وإيضاح المحصول في الأصول، وكتب في الأدب.

والعلامات خمس أشار لها الناظم بقوله: (بدم أو حمل) إلى آخرها، وهي على قسمين: ثلاث يشترك فيها الذكر والأنثى، واثنان تختصّ بهما الأنثى:
فالثلاث المشتركة:

أولها: الاحتلام، وهو خروج المني^①.

ابن شاس^③: ويثبت الاحتلام^② بقوله إن كان ممكنا، إلا أن تعارضه ريبة.

والثانية: إنبات الشعر^③.....

= فلا ينافي أن مجرد بلوغها مبلغ النساء يسمّى رجوليّة، ففي الصباح: الرجل خلاف المرأة، ويقال للمرأة: (رَجُلَة)^①، قال:

مَرَّقُوا ثَوْبَ فَتَاتِهِمْ * لَمْ يُبَالُوا حُرْمَةَ الرَّجُلَةِ

ونحوه في القاموس، لكن قال محشّيه: استعمال الرَّجُلَة قليل، بل أنكره الجَمَاء الغفير، وحملوا ما ورد منه على الشذوذ أو المجاز، كما أوضحته في شرح نظم الفصيح. انظره.

① قوله: (وهو خروج المني) أي في النوم أو اليقظة، وعبر بالاحتلام جرياً على الغالب في ابتداء البلوغ، وإحساس الأنثى بانفصاله في اليقظة كافٍ^②؛ لأنّ منيهاً ينعكس ليتخلّق منه الولد، ومثل المنيّ المذي.

② قوله: (ويثبت الاحتلام) أي شأنه، إثباتاً أو نفيّاً، كما لو ادّعى أنّه بلغ ليأخذ سهمه في الجهاد، أو أنكر البلوغ ليسقط عنه الحدّ، وفي المختصر: (وَصُدِّقَ إِنْ لَمْ يُرَبِّ) أي يوقع في الشكّ.

③ (أو إنبات الشعر) صيغ المصادر تارة تستعمل في نفس الإحداث والإيجاد، ويسمّى المعنى المصدريّ، وتارة في الكيفية الحاصلة منه، كالهيئة المسمّاة بالصلاة، ويسمى المعنى الحاصل بالمصدر، فالإنبات يطلق بالمعنيين، والمراد هنا الثاني، فهو اسم للشعر النابت، ولا يصحّ المعنى الأوّل؛ إذ لا اطلاع لنا عليه، وبهذا يجاب عمّا في ز^④.

① قيّده بعضهم بما إذا تشبّعت بالرجال في الرأي والمعرفة.

② وأما في النوم فلا يكفي، فلا بدّ من البروز.

③ ابن شاس (616 - 000 هـ = 1219 - 000 م) أبو محمّد جلال الدين عبد الله بن نجم بن شاس بن نزار الجذامي السعدي، فقيه مالكي، من كبارهم. كان مدرّساً بمصر، وتوجّه إلى دمياط بنية الجهاد، فتوفي فيها. له كتاب: الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة.

④ قال الزرقاني: المراد به النبات؛ لأنّ الإنبات فعل الله - تعالى -، ولا اطلاع لنا عليه، فلو عدل عن المصدر المزيد إلى المجرد كان أولى. شرح الزرقاني على مختصر خليل وحاشية البناني (522 / 5)

أي شعر الوسط ①، والمراد به الخشن، لا الزغب.

ابن العربي: ويثبت بالنظر إلى مرآة تُسَامِتُ محلّ الإنبات ④. وأنكره عزّ الدين ⑤.....

① قوله: (أي شعر الوسط ①) لا الإبط، ولا اللحية؛ لأنه يتأخّر عن البلوغ.

ثمّ المعتمد أنّ النبات علامة للبلوغ مطلقاً كما هو ظاهر الناظم، وصرح به في الشامل، وقيل: إلّا في حقّه تعالى. خ: (أو الإنبات وهل إلّا في حقّه تعالى؟ تردّد ②). وفي المواق عن ابن رشد أنّه علامة في حقّ الله اتّفاقاً، والخلاف في غيره، عكس ما في المختصر، فهما طريقتان، لكن قال أبو عليّ بن رحال ③ في شرحه: طريقة ابن رشد ضعيفة.

① أي العانة، عن عطية القرظي، قال: كنت في سبي قريظة عرضنا على النبيّ -صلى الله عليه وسلّم-، فكانوا ينظرون، فمن أنبت الشعر قتل، ومن لم ينبت لم يقتل، فكشفوا عانتي فوجدوها لم تنبت، فجعلوني في السبي. رواه أبو داود، وابن ماجه، والدارمي.

② قال الخرشي: يعني أنّ الإنبات المذكور هل هو علامة للبلوغ مطلقاً في حقوق الله تعالى من صلاة وصوم ونحوهما ممّا لا ينظر فيه الحكّام، وحقوق الآدمي من حدّ وطلاق وقصاص ونحوها ممّا ينظر فيه الحكّام، وهو ظاهر كلام المازري وغيره، أو هو علامة في حقوق الآدمي، وأمّا حقوق الله فهو علامة في الظاهر كلزوم الطلاق، والعناق ونحوهما، وأمّا مثل وجوب الصلاة وشبهها فإنّه لا يكون علامة. قاله ابن رشد وإلى ذلك أشار بالتردّد. شرح مختصر خليل للخرشي: 5 / 291.

③ أبو علي الحسن بن رحال بن أحمد بن علي المعدادي التدلوي، من شيوخه: عبد القادر بن علي بن الشيخ أبي المحاسن الفاسي، ومحمد بن عبد الخالق بن عبد القادر بن محمد الشرقي الملقب بالمعطي، وعلي بن مسعود اليوسي، ومن تلاميذه: أبو الحجاج يوسف المجيلدي، وعلي بن سعيد العميري، وأبو البقاء محمد يعيش ابن الرغّاوي، ومن تأليفه: شرح مختصر خليل الموسوم بفتح الفتاح، الارتفاق في مسائل الاستحقاق، وكشف القناع عن تضمين الصناعات. توفي سنة 1140 هـ. بمكناس.

④ أي بأن يكشف عورته ويستدبره الناظر فينظر في المرأة.

⑤ ابن عبد السلام (577 - 660 هـ = 1181 - 1262 م) عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقيّ، عزّ الدين الملقب بسلطان العلماء، فقيه شافعيّ بلغ رتبة الاجتهاد. ولد ونشأ في دمشق. من كتبه: التفسير الكبير، الإمام في أدلة الأحكام، قواعد الشريعة، الفوائد، قواعد الأحكام في إصلاح الأنام.

وقال: إنه كالنظر لعين العورة ①.

والثالثة: السنّ، وهو ثمانية عشر على المشهور ②.

① قوله: (إنه كالنظر لعين العورة ①) أي وهو حرام إن كان اختياراً، فإن كان لضرورة جاز ②، وفي المختصر: وَلِكُلِّ النَّظَرِ لِلْعَوْرَةِ ③، وفي العمليات:

وَجَازَ لِلنِّسْوَةِ لِلْفَرْجِ النَّظَرَ * مِنَ النِّسَاءِ إِنْ دَعَا لَهُ ضَرَرٌ ④

② (أو بثمان عشرة حولاً ظهر) أصله: (ثمانى) بالياء، ولك فتحها؛ لأنها مفتوحة، قاله السهيلي في الروض. وإسكانه كما في (معدي كرب)، ثم حذفت الياء وبقيت الكسرة دليلاً عليها ⑤، أو هي كسرة إعراب بعد حذف الياء نسياً منسياً. وأضافه إلى (عشرة) على لغة من يضيف أول جزأي العدد المركب إلى ثانيهما ⑥، ومقتضى الظاهر أن يقول الناظم (بثمانية عشر)؛ لأنّ المعدود - وهو (حول) - مذكّر، وحكم العدد المركب أنّ العشرة تجري فيه على القياس. والنّيف الذي قبلها من الثلاثة إلى التسعة يجري على عكس القياس، ولكنه راعى في الحول معنى السنّة، فصار مؤنثاً تأويلاً، والجاز والمجرور يتعلّق بقوله: (ظهر)، والضمير للبلوغ، والجملة معطوفة على متعلّق الجاز والمجرور من قوله: (بدم) الذي هو في موضع الحال من البلوغ، والتقدير: (مع البلوغ حال كونه قد استقرّ بدم إن ظهر بثمان عشرة سنة). وهل المراد الدخول في السنة الثامنة عشرة أو تمامها؟ قولان.

① قال ابن عرفة: قلت: أنكره الشيخ عزّ الدين بن عبد السلام، وقال: هو كالنظر لعين العورة، وكذلك ابن القطّان المحدث. المختصر الفقهي لابن عرفة (6 / 451)

② جاء في حديث بني قريظة حيث قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : «انظروا إلى مؤتره، فإن جرت عليه المواسي فاضربوا عنقه» شرح الزرقاني على مختصر خليل وحاشية البناي: 5 / 522.

③ يعني أنّه يجوز لكل واحد من شهود الزنا أنّه ينظر للعورة قصداً ليعلم كيف يؤدّي الشهادة. شرح مختصر خليل للخرشي: 7 / 199.

④ النظر للعورة الأصل فيه المنع إلّا لضرورة كعيوب الفرج، والمشهور أنّ المرأة تصدّق في داء فرجها وفي بكارتها فيما لو ادّعى الزوج أنّ بفرجها عيباً أو أنه وجدها نيباً، وهذا قول جمهور المالكية، وخالف في ذلك سحنون وأفتى بجواز النظر معللاً ذلك بقلّة أمانة النساء وبقوله: جرى العمل عند متأخري الفقهاء للقاضي أن يمكن من يوثق بخبرتهنّ من القوابل أن تنظر إلى المرأة للضرورة الداعية، ولا تصدّق الزوجة في نفيها لما يدّعيه الزوج؛ لأنّها متّهمة بالدفع عن نفسها. ومثل ذلك الزوج... وهذا كلّ في الزمن الماضي، أمّا اليوم فقد ارتفع الإشكال بالطبيب حيث أصبح كل من الزوجين يعرض على الطبيب في كلّ ما يتعلّق بالعيوب والأمراض. ص 2580 - كتاب مجلة مجمع الفقه الإسلامي - العرف إعداده الشيخ كمال الدين جعيط - المكتبة الشاملة الحديثة.

⑤ فهي كسرت بنية الكلمة ليست بإعراب ولا بناء.

⑥ كما حكاه الكوفيون.

وقيل: سبع عشر، وقيل: خمس عشرة ①.

والاثنتان اللتان تختص بهما الأثنى هما: الحيض، والحمل، على أنه قد يُكتفى ① بالإنزال عن الحمل ②؛ لأن المرأة لا تحمل حتى تُنزل.

وزاد الشهاب القرافي: رائحة الإبطين ②.

وزاد غيره: فرق الأرنبة من الأنف ③.

وبعض الطبائعين: غلظ الصوت ③.

① قوله: (على أنه يُكتفى) الخ، التعبير بـ(على) هكذا وقع في عبارة كثير من المؤلفين، ومعناه عند ابن الحاجب في أُماليه الاستدراك والإضراب، كقولك: (فلان لا يدخل الجنة؛ لسوء صنيعه، على أنه لا يئأس من رحمة الله)، فهي لا تتعلق بشيء، وتكسر (أن) بعدها؛ لأنها في الابتداء، وقال الشيخ يس: إن (على) ومجرورها في محل رفع على أنها خبر لمحدوف، أي: (والتحقيق على أنه كذا)، وعليه: تفتح همزة (أن)، وهو الجاري على الألسنة، ومفاده أن الجملة الأولى وقعت على غير التحقيق، ثم جيء بما هو التحقيق.

② قوله: (قد يُكتفى بالإنزال عن الحمل) نقله في ك عن ابن ناجي وفيه نظر؛ لأنها قد لا تحس بالإنزال، فإذا علمت بالحمل استدلت به على البلوغ وإن لم تعلم استلزامه للإنزال، ولا تُصدّق في الحمل إن لم يكن ظاهراً، أو يُتَظَر حتى يظهر.

③ قوله: (وزاد الشهاب) الخ، يجمع هذه الأربعة قوله:

رَائِحَةُ الْإِبْطَيْنِ فَرْقُ الْأَرْنَبَةِ * وَغَلْظُ الصَّوْتِ وَخَيْطُ الرَّقَبَةِ

تنبيه: يجري في الخنثى المشكل جميع العلامات احتياطاً.

① قال ابن شاس: قال ابن القاسم: هو ثمان عشرة سنة. وقال غيره: سبع عشرة. وذكر ابن وهب أن سنّ البلوغ خمس عشرة سنة. وهو اختيار القاضي أبي بكر. عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة: 2 / 797.

وقال ابن بزيمة: اختلف في سنّ البلوغ: فعن ابن وهب أن أقل ذلك خمس عشرة سنة، وقيل: ثمانية عشر، وقيل: ما بينهما، وحديث ابن عمر حين (أغراه) النبي -صلى الله عليه وسلم- وهو ابن خمس عشرة سنة، ورد ابن أربع عشرة سنة، دليل على صحّة ما ذهب إليه ابن وهب على أن حديث ابن عمر فيه اختلاف بين الرواة. روضة المستبين في شرح كتاب التلقين 2 / 1113.

② رائحة الإبطين قد تعبّر عن بلوغ مبكر، حيث يؤثر هرمون الذكورة على الغدد العرقية، وتتواجد تلك الغدد العرقية في الأماكن الحساسة بالجسم، مثل العانة وتحت الإبطين وبين الفخذين.

③ أرنبة الأنف: طَرَفُه.

ومن شروط التكليف: بلوغ دعوة النبي -صلى الله عليه وسلم- ولم يذكره الناظم؛ لبلوغ دعوته -صلى الله عليه وسلم- كل أحد ①، فذكر هذا الشرط من باب تحصيل الحاصل، والله تعالى أعلم.

= البرزلي: ومن ذلك أن يأخذ خيطا ويثنيه ويديره برقبته ويجمع طرفيه في أسنانه، فإن دخل رأسه منه فقد بلغ، وإلا فلا ①.

① قوله: (ولم يذكره ظم لبلوغ دعوته -صلى الله عليه وسلم- كل أحد) أي أو أنه مشى على قول من يرى أن الدعوة لا تشترط في التكليف بالعقائد بعد أول رسول؛ لأن العقائد مجمع عليها بين الرسل، ومن هذا يعلم أنه لا يصح القول بنجاة أحد من الجاهلية الذين لا معرفة لهم بالعقائد لكونه من أهل الفترة ②، وإنما تنفع الفترة في عدم الأحكام الفرعية. =

① قال البرزلي: وهذا، وإن لم يكن منصوباً فقد رأيت في كتاب التشريح ما يؤيده، ولأنه إذا بلغ الإنسان تغلظ حنجرته، ويمحل صوته، فتغلظ الرقبة كذلك وجربه كثير من العوام فصدق له اهـ. مواهب الجليل في شرح مختصر خليل: 5 / 59.

② أهل الفترة هم الناس الذين لم ينزل إليهم رسول ولا نبي ولم يتبعوا أحد الأديان السماوية. والفترة: هي الوقت الذي لا يكون فيه رسول ولا كتاب، ويلحق بأهل الفترة من كان يعيش منعزلاً مثلاً عن العالم، أو بعيداً عن المسلمين، ولم تبلغه دعوة. قال السيوطي في الحاوي: أهل الفترة ثلاثة أقسام: الأول: من أدرك التوحيد ببصيرته، ثم من هؤلاء:

1- من لم يدخل في شريعة كُفِّس بن ساعدة، وزيد بن عمرو بن نفيل.

2- ومنهم من دخل في شريعة حق قائمة الرسم كُتِّع وقومه.

الثاني: من بدّل وغير وأشرك ولم يوحد، وشرع لنفسه، فحلّل وحرّم، وهو الأكثر، كعمرو بن لُحي، أول من سنّ للعرب عبادة الأصنام، وشرع الأحكام، فبحر البحيرة، وسيب السائبة ووصل الوصيلة، وحى الحامي وزادت طائفة من العرب على ما شرّعه أن عبدوا الجنّ، والملائكة، وحرّقوا البنين والبنات، وأتخذوا بيوتاً جعلوا لها سدنة وحجّاباً يضاهون بها الكعبة كاللات والعزى ومناة.

الثالث: من لم يشرك ولم يوحد ولا دخل في شريعة نبي، ولا ابتكر لنفسه شريعة، ولا اخترع ديناً، بل بقي عمره على حال غفلة عن هذا كله، وفي الجاهلية من كان كذلك.

فإذا انقسم أهل الفترة إلى الثلاثة الأقسام فيحمل من صحّ تعذيبه على أهل القسم الثاني لكفرهم بما لا يعذرون به.

وأما القسم الثالث: فهم أهل الفترة حقيقة وهم غير معذّين للقطع، كما تقدّم.

وأما القسم الأول فقد قال صلى الله عليه وسلم في كل من قُسّ وزيد: أنه يبعث أمة وحده، وأما تُبّع ونحوه فحكمهم

حكم أهل الدين الذين دخلوا فيه ما لم يلحق أحد منهم الإسلام الناسخ لكل دين. الحاوي للفتاوي: 2 / 198.

= وحاصل المسألة أنه وقع فيها خلاف: هل يكفي في التكليف بالعقائد بلوغ دعوة أي نبي كان أو لا بد من بلوغ دعوة نبي زمانه؟ قولان، فقبل بالأول نظرًا إلى أنه لا فترة في العقائد بخلاف الفروع، وقيل بالثاني نظرًا إلى أن فيها الفترة كالـفروع، فالعرب القدماء الذين أدركوا عيسى من أهل الفترة؛ لأنه لم يرسل إليهم، وإنما أرسل لبني إسرائيل، وكذلك يعطى حكم أهل الفترة من بني إسرائيل من لم يدرك نبيًا ونشأ بعد تغيير الإنجيل. والحق أن أهل الفترة ناجون، وما ورد في بعضهم من العذاب فإنه لمعنى يخص ذلك البعض يعلمه الله تعالى. وإذا كان هذا في أهل الفترة عمومًا فأولى نجاة آبائه صلى الله عليه وسلم وأمهاته إلى آدم، على أن المحققين أنهم كلهم كانوا موجودين، ولهم في إثبات ذلك مسالك^①، ذكرها الوالد في شرح عقود الفاتحة. وللجلال السيوطي سبعة تأليف في أبوي المصطفى، كما ذكره في الديباج^②.

① سلك علماء الأمة في إثبات هذا القول عدة طرق؛ أهمها:

- أن موتهما كان قبل البعثة، ومن مات ولم تبلغه الدعوة كان ناجيًا؛ لقوله تعالى: {وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا} الإسراء: 15.

- وأتمهما كانا على الحنيفية السمحة؛ كما قال تعالى: {وَتَقَلَّبَكَ فِي السَّاجِدِينَ} الشعراء: 219 فوجب ألا يكون أحد من أجداده صلى الله عليه وآله وسلم مشركًا.

- وأن الله تعالى أحياهما لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم فأمنّا به، واحتجوا لذلك بأحاديث ترتقي بمجموعها إلى الحسن.

أما حديث: «إن أبي وأباك في النار» فقد حكم عليه جماعة من النقاد بالشذوذ، أو أن الراوي رواه بالمعنى فخلط فيه، والصواب رواية: «إذا مررت بقبر كافر فبشره بالنار».

وقد حقق مفتي الديار المصرية الأسبق العلامة الشيخ محمد بخيت المطيعي في المسألة وذكر أن من زعم أن أبوي المصطفى ليسا من أهل الإيمان: [قد أخطأ خطأً بيئًا، يأثم ويدخل به فيمن آذى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، ولكن لا يحكم عليه بالكفر؛ لأن المسألة ليست من ضروريات الدين التي يجب على المكلف تفصيلها. هذا هو الحق الذي تقتضيه النصوص وعليه المحققون من العلماء].

② وهي: 1. التعظيم والمِنَّة في أن أبوي المصطفى في الجنة. 2. الدرجة المنيفة في الآباء الشريفة. 3. مسالك الحنفا في والدي المصطفى -صلى الله عليه وآله وسلم-. 4. نشر العلمين المنيفين في إحياء الأبوين الشريفين. 5. سبيل النجاة. 6. السبل الجلييلة في الآباء العلية. 7. المقامة السندسية في الآباء الشريفة المصطفوية.

هذا وقد بلغت المؤلفات في نجاة والدي المصطفى -صلى الله عليه وآله وسلم- كثرة يتعذر ذكرها جميعاً، منها: =

8. = إرشاد الغبي في إسلام آباء النبي، تأليف أحد علماء الهند كما في كشف الظنون. 3. تحقيق آمال الراجين في أن
والدي المصطفى من الناجين، لابن الجزاز. 9. حديقة الصفا في والدي المصطفى، للإمام السيد مرتضى الزبيدي.
10. ذخائر العابدين في نجات والد المكرم سيد المرسلين -صلى الله عليه وسلم-، للأسيري. 11. رشد الهدى
في نجات أبوي المصطفى -صلى الله عليه وسلم-، للرومي. 12. طلع النيرين في إثبات نجات أبوي سيد الكونين
-صلى الله عليه وسلم-، للميني. 13. هدايا الكرام في تنزيه آباء النبي -صلى الله عليه وسلم-، للبيدي.
14. أمهات النبي -صلى الله عليه وسلم-، للمدائني. 15. الأنوار النبوية في آباء خير البرية -صلى الله عليه وسلم-،
للفيحي الأندلسي. 16. بلوغ المآرب في نجات أبوي المصطفى وعمه أبي طالب، للأزهري اللاذقي. 17. بلوغ
المرام في آباء النبي عليه الصلاة والسلام، لإدريس بن محفوظ. 18. تأديب المتمردين في حق الأبوين، لعبد
الأحد بن مصطفى الكتاهي السيواسي. 19. الرد على من اقتحم القدر في الأبوين الكريمين للبخشي. 20. سداد
الدين وسداد الدين في إثبات النجات والدرجات للوالدين للبرزنجي. 21. قرة العين في إيمان الوالدين للدويخي.
22. القول المختار فيما يتعلق بأبوي النبي المختار -صلى الله عليه وسلم- للديري. 23. الجواهر المضية في
حق أبوي خير البرية -صلى الله عليه وسلم- للتمرتاشي. 24. سبيل السلام في حكم آباء سيد الأنام -صلى الله عليه
وسلم- لمحمد بن عمر بالي. 25. أخبار آباء النبي -صلى الله عليه وسلم- للكوفي ذريعه. 26. أنباء الأصفيا في
حق آباء المصطفى -صلى الله عليه وسلم- للرومي الأماصي. 27. تحفة الصفا فيما يتعلق بأبوي المصطفى -صلى
الله عليه وسلم- للغنيمي. 28. رسالة في أبوي النبي -صلى الله عليه وسلم- للفناري. 29. الانتصار لوالدي النبي
المختار -صلى الله عليه وسلم-، للسيد مرتضى الزبيدي. 30. آباء النبي -صلى الله عليه وسلم- لابن عمار.
31. السيف المسلول في القطع بنجات أبوي الرسول -صلى الله عليه وسلم-، لأحمد الشهرزوري. 32. خلاصة الوفا
في طهارة أصول المصطفى -صلى الله عليه وسلم- من الشرك والجفا لمحمد بن يحيى الطالب. 33. مباهج السنة
في كون أبوي النبي -صلى الله عليه وسلم- في الجنة لابن طولون. 34. سعادة الدارين بنجات الأبوين محمد علي
بن حسين المالكي. 35. القول المسدد في نجات والدي سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم محمد بن عبد الرحمن
الأهدل. 36. نخبة الأفكار في تنجية والدي المختار -صلى الله عليه وسلم- لمحمد بن السيد إسماعيل الحسني. 37.
إيجاز الكلام في والدي النبي -صلى الله عليه وسلم- لمحمد بن محمد التبريزي. 38. كنى آباء النبي -صلى الله عليه
وسلم-، لابن الكلبي. 39. أسماء أجداد النبي -صلى الله عليه وسلم-، للبرماوي. 40. العقد المنظم في أمهات
النبي -صلى الله عليه وسلم-، للسيد مرتضى الزبيدي. 41. أمهات النبي -صلى الله عليه وسلم-، لابن المدني.

= وما في الفقه الأعظم لأبي حنيفة من عدم نجاتهما مدسوس عليه، بل نوزع في نسبة الكتاب من أصله ①.....

① قال الشيخ الإسلام مصطفى صبري في مقدمته لكتاب الشيخ مصطفى أبو سيف الحمامي -رحمهم الله تعالى- (النهضة الإصلاحية للأسرة الإسلامية) طبع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده سنة 1354 هـ: (... فصادفت المقالة التي تبرئ الإمام أبا حنيفة رضي الله عنه عن تكفير والذي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتصحح ما كتب في النسخ (للفقه الأكبر) المنسوب إلى الإمام من لفظ (ماتا على الكفر) بما رآه فضيلته بعينه في المدينة المنورة من نسخة ضمن مجموع مخطوطات ترجع كتابتها إلى عهد بعيد بمكتبة عارف حكمت بك أحد مشايخ الإسلام في الدولة العثمانية من لفظ: (ماتا على الفطرة) وهو الأوفق بسياق كلام الإمام ، فشكرت فضيلة المؤلف على توثيق ذلك التصحيح الذي سمعناه من أفواه بعض الأساتذة بهذا الضبط).

وقال الإمام الكوثري -رحمه الله تعالى- في مقدمته لكتاب: العالم والمتعلم ص: 7: (وفي مكتبة شيخ الإسلام العلامة عارف حكمت بالمدينة المنورة نسختان من الفقه الأكبر رواية حماد قديمتان وصحیحتان فإليت بعض الطابعین قام بإعادة طبع الفقه الأكبر من هاتین النسختين مع المقابلة بنسخ دار الكتب المصرية).

ففي بعض تلك النسخ: وأبو النبي صلى الله عليه وسلم ماتا على الفطرة -و(الفطرة) سهلة التحريف إلى (الكفر) في الخط الكوفي . وفي أكثرها: (ما ماتا على الكفر)، كأن الإمام الأعظم يريد به الرد على من يروي حديث: (أبي وأبوك في النار) ويرى كونها من أهل النار؛ لأن إنزال المرء في النار لا يكون إلا بدليل يقيني وهذا الموضوع ليس بموضوع عملي حتى يكتفى فيه بالدليل الظني.

ويقول الحافظ محمد المرتضى الزبيدي شارح الإحياء والقاموس في رسالته (الانتصار لوالدي النبي المختار) -وكنت رأيته بخطه عند شيخنا أحمد بن مصطفى العمري الحلبي مفتي العسكر العالم المعمر - ما معناه: إن الناسخ لما رأى تكرر (ما) في (ما ماتا) ظن أن أحدهما زائدة فحذفها فذاعت نسخته الخاطئة، ومن الدليل على ذلك سياق الخبر؛ لأن أبا طالب والأبوين لو كانوا جميعاً على حالة واحدة لجمع الثلاثة في الحكم بجملته واحدة لا بجملتين مع عدم التخالف بينهم في الحكم.

وعلق الإمام الكوثري: وهذا رأي وجيه من الحافظ الزبيدي، إلا أنه لم يكن رأى النسخة التي فيها (ما ماتا)، وإنما حكى ذلك عن رآها. وإنني بحمد الله رأيت لفظ (ما ماتا) في نسختين بدار الكتب المصرية قديمتين، كما رأى بعض أصدقائي لفظي (ما ماتا) و(على الفطرة) في نسختين قديمتين بمكتبة شيخ الإسلام المذكورة، وعلي القاري بما شرحه على النسخة الخاطئة وأساء الأدب سامحه الله.

وقال الشيخ مصطفى أبو سيف الحمامي: (النهضة الإصلاحية للأسرة الإسلامية) طبع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده سنة 1354 هـ: (هذا الذي رأيته أنا بعيني في الفقه الأكبر للإمام أبو حنيفة - رضي الله عنه - رأيته بنسخة بمكتبة شيخ الإسلام بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، ترجع كتابة تلك النسخة إلى عهد بعيد حتى قال بعض العارفين هناك أنها كتبت في زمن العباسيين وهذه النسخة ضمن مجموعة رقمها 220 من قسم الجامع بتلك المكتبة، فمن أراد أن يرى هذه النسخة من الفقه الأكبر بعينه فعليه بتلك المكتبة وهو يجدها هناك بهذا النص الذي نقلناه هنا). من موقع الوهابية، مقال: (مصير أبوي النبي صلى الله عليه وسلم).

= وعارض السخاوي السيوطي في ذلك ①، وانتصر للسيوطي تلميذه الديلمي ②.

ويرحم الله الوالد إذ يقول:

شَحَّ السَّخَاوِي بِالْإِنْجَاءِ يَذْكُرُهُ عَنْ وَالِدِي سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأُمَمِ
إِنْ عَزَّ أَنْ يَبْلُغَ الْبَحْرَ الْخَضَمَ رَوَى يَا لَيْتَهُ يَسْتَقِي مِنْ وَابِلِ الدِّيمِ ③

تنبيه: بقي على ظم وم: انتفاء الإلجاء ④، وانتفاء الغفلة ⑤، وعدم الإكراه، فالمُلَجَّأ وهو من لا مندوحة له عما ألجئ إليه، والغافل عن الشيء، أي الساهي عنه، أو الذي لم يتقدَّم له به شعور أصلاً، والمكره، وهو من لا مندوحة له عما أكره عليه إلا بالصبر عما أكره به، يمتنع -على الصواب في الأولين والصحيح في الثالث- تكليفه كما في المحلّي ⑥.

فإن قلت: هذه الثلاثة ليست بشروط، وإنما هي انتفاء موانع.

أجيب: بأن انتفاء الموانع شرط عند الفقهاء، إذ لا يعتبرون في الشرط كونه وجودياً.

① قال السيوطي في مقامته السندسية ردّاً على السخاوي: ليت شعري، ما الذي أنكره عليّ وفوق بسببه سهامه إليّ. أترجّح جانب النجاة؟ أما لي فيه من سلف صالح؟ أما تقدّمني إليه من أئمة كلّ منهم لو وزن بالجمال فهو عليها راجح؟ فإن اعتذر بعدم الوقوف كان عذره جلياً. اهـ. المقامة السندسية في النسبة المصطفوية، ص 12، 13.

② عثمان بن محمّد بن عثمان بن ناصر، أبو عمرو، فخر الدين الديلمي: من حفاظ الحديث. مصري، وتعلّم في الأزهر. كان يحفظ عشرين ألف حديث. وعناه السيوطي بقوله:

والحافظ الديلمي غيث السحاب فخذ * غرّفاً من البحر أو رشفاً من الدّيم

③ البيتان للسيوطي ذكرهما في المقامة السندسية.

④ وهو من يدري ولا مندوحة له عما ألجئ إليه كالملقى من شاق على شخص يقتله لا مندوحة له عن الوقوع عليه القاتل له. فامتناع تكليفه بالملجئ إليه أو بنقيضه لعدم قدرته على ذلك؛ لأن الملجئ إليه واجب الوقوع ونقيضه ممتنع الوقوع. ولا قدرة له على واحد من الواجب والممتنع. حاشية العطار على جمع الجوامع: 1 / 100.

⑤ لأن مقتضى التكليف بالشيء الإتيان به امتثالاً، وذلك يتوقّف على العلم بالتكليف به، والغافل لا يعلم ذلك فيمتنع تكليفه وإن وجب عليه بعد يقظته ضمان ما أئلفه من المال وقضاء ما فاته من الصلاة في زمان غفلته لوجود سببهما. حاشية العطار على جمع الجوامع: 1 / 97-99.

⑥ يمتنع تكليفه (المكره) بالمكره عليه أو بنقيضه على الصحيح؛ لعدم قدرته على امتثال ذلك. حاشية العطار على جمع الجوامع: 1 / 103.

فهرس الأعلام الواردة في الجزء الأول

| | |
|----|---|
| 3 | محمّد ميارة الفاسي |
| 4 | عبد الواحد ابن عاشر |
| 5 | العيّاشيّ محمّد بن أحمد |
| 6 | ابن حمدون (ابن الحاج) |
| 7 | عبد الرحمن الفاسيّ |
| 7 | القابسيّ |
| 7 | اللخمي |
| 7 | ابن رشد الجند |
| 8 | أبو حيان التوحيديّ |
| 10 | أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عزيز التجيبي |
| 10 | ابن دقيق العيد |
| 10 | أبو العباس المرسي |
| 10 | القصار أبو عبد الله محمّد بن قاسم القيسيّ |
| 11 | الدنوشريّ، عبد الله بن عبد الرحمن بن عليّ بن محمّد |
| 12 | المكلاني |
| 13 | أبو عبد الله محمد الطيب بن بن كيران |
| 15 | جسوس أبو عبد الله محمّد بن قاسم بن محمّد |
| 16 | التفتازاني سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله |
| 16 | ابن جبير أبو الحسين محمّد بن أحمد |
| 16 | الشعبي أبو عمرو الهمداني عامر بن شراحيل |
| 18 | الجلّال الشّيوطي |
| 26 | الزّمخشريّ، جار الله، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي |
| 28 | الخيالي، شمس الدين أحمد بن موسى الرومي |

| | |
|----|---|
| 30 | النَّوَوِي |
| 36 | ابن الحاج (ابن حمدون) الأب |
| 40 | سيبويه |
| 41 | الكِسَائِي، أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي |
| 43 | عَبْدُ الْمُطَّلِبِ بْنُ هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ بْنِ قُصَيٍّ |
| 49 | محيي الدين بن عربي |
| 50 | الذَّهَبِيُّ، شمس الدين، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايِمَاز |
| 52 | ابن جابر الأندلسي، شمس الدين، أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن علي الهواري |
| 53 | ابن سلمون = عبد الله بن علي الكتاني |
| 54 | الفجيجي أبو القاسم بن عبد الجبار التلمساني |
| 54 | الوَنُثْرِيسي، أبو العباس أحمد بن يحيى بن محمد التلمساني |
| 54 | الزقاق، أبو العباس أحمد بن علي بن قاسم التجيبي الفاسي |
| 54 | ابن مرزوق الحفيد، أبو عبد الله، مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، العجيسي التلمساني |
| 55 | الأشْمُونِي نور الدين، أبو الحسن، علي بن مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى |
| 56 | مُحَمَّدُ بْنُ الطَّيِّبِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدَ الشَّرْقِيِّ الفاسي |
| 56 | ورقة بن تَوْفَل |
| 56 | الراهب بحيرى |
| 56 | زيد بن عمرو بن نفيل العدوي |
| 57 | كمال الدين بن أبي شريف |
| 58 | العراقي، الحافظ أبو الفضل |
| 58 | ابن عرفة |
| 59 | البُلْقِينِي، سراج الدين، عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكتاني |
| 60 | جلال الدين المحلي |
| 62 | الأشعث بن قيس |
| 62 | علي الأجهوري |
| 65 | رضي الدين الأستراباذي |

| | |
|----|------------------------|
| 65 | الجعبري |
| 65 | الداميني بدر الدين |
| 66 | قُسُّ بن ساعدة الأيادي |
| 66 | يعرب بن قحطان |
| 67 | سحبان وائل |
| 68 | السهيلي |
| 69 | الحفيد ابن مَرْزُوق |
| 71 | الأشعري |
| 71 | السمعاني |
| 73 | اليوسي |
| 81 | أبو حنيفة |
| 81 | الدارقطني |
| 81 | الخطيب البغدادي |
| 81 | الزركشي بدر الدين |
| 81 | الزهري ابن شهاب |
| 81 | ربيعة الرأي |
| 82 | الشافعي محمد بن إدريس |
| 82 | القاضي عياض |
| 82 | القشتالي |
| 82 | أبو حنيفة النعمان |
| 83 | الهلالي أبو العباس |
| 83 | الجنيد |
| 83 | السري السقطي |
| 83 | معروف الكرخي |
| 84 | علي الرضا |
| 84 | داود الطائي |

| | |
|-----|-----------------------------------|
| 84 | حبیب العجمي |
| 84 | الحسن البصري |
| 84 | أبو الحسن الششتري |
| 86 | العياشي أبو سالم عبد الله بن محمد |
| 92 | الشكتاني |
| 103 | الجويني إمام الحرمين |
| 105 | ابن العربي أبو بكر |
| 114 | الراغب الأصفهاني |
| 115 | ابن زكريا لتلمساني |
| 116 | المازري |
| 117 | ابن شاس |
| 118 | أبو علي بن رحال |
| 118 | ابن عبد السلام |
| 131 | ياسين بن زين الدين الحمصي |
| 148 | يحيى الشاوي |

فهرس الأعلام الواردة في الجزء الثاني

| | |
|----|---------------------|
| 6 | الشُّكْنَانِيّ |
| 11 | جسوس |
| 20 | الجويني أبو المعالي |
| 21 | الباقلاني أبو بكر |
| 24 | أبو بكر |
| 31 | الراغب الأصفهاني |
| 32 | ابن زكري التلمسانيّ |
| 33 | المازري |
| 34 | ابن شاس |
| 35 | ابن رَحّال |
| 35 | ابن عبد السّلام |
| 42 | الدّيميّ |

الفهرس التفصيلي للجزء الثاني

| | |
|----|---|
| 1 | الاعتقادات أوّل الواجبات في الجملة |
| 1 | أصل مقدّمة |
| 2 | مبادئ كلّ علم عشرة |
| 3 | الفرق بين (مقدّمة العلم) و(مقدّمة الكتاب) |
| 5 | تعريف الحكم |
| 5 | لماذا الحكم كيفيّة للنفس؟ |
| 6 | مثال إثبات أمر لأمر ونفي أمر عن أمر |
| 6 | معنى العالم في اصطلاح المتكلّمين |
| 6 | الحكم العقلي |
| 7 | الحكم الشرعي |
| 7 | الحكم العادي |
| 8 | محترزات تعريف الحكم العقلي |
| 8 | الفرق بين التعلق التجيزي والتعلق الصلوحى |
| 9 | سرّ ترتيب الوجوب ثم الاستحالة ثم الجواز |
| 10 | معنى لا يقبل النفي بحال |
| 11 | الفرق بين قوله: (أقسام مقتضى الحكم العقليّ) وقول: (أقسام الحكم العقليّ) |
| 13 | دليل الحصر في الوجوب والاستحالة والجواز |
| 13 | انقسام الحكم إلى ضروري ونظري |
| 13 | معنى التجريبيّات |
| 14 | معنى الحدسيّات |

| | |
|----|--|
| 14 | معنى الأوليات |
| 14 | مثال الواجب الضروري |
| 14 | مثال الواجب النظري |
| 15 | معنى ومثال الدور والتسلسل |
| 15 | مثال المستحيل الضروري |
| 15 | مثال المستحيل النظري |
| 15 | مثال الجائز الضروري |
| 16 | مثال الجائز النظري |
| 16 | الواجب والمستحيل العرَضِي |
| 18 | من هو المكلف؟ |
| 18 | هل يقيد الواجب بالشرع؟ |
| 19 | أول واجب على المكلف معرفة الله |
| 19 | أقوال العلماء في أول واجب على المكلف |
| 21 | ترجيح ابن حمدون بأن النظر هو أول واجب على المكلف |
| 24 | تعريف ابن العربي للنظر |
| 24 | تعريف الفكر |
| 25 | معنى المجهول التصوري |
| 26 | الخلاف في دلالة المقدمات على النتيجة |
| 27 | تعريف المعرفة الواجبة ومحترزاته |
| 28 | أقوال العلماء في إيمان المقلد |
| 28 | كفاية الدليل الجملي للعوام |
| 30 | تعريف الضرورة والبرهان |
| 30 | كنه الصفات محجوب عن العقل كذاته العلية |

| | |
|----|--|
| 31 | شرط التكليف |
| 31 | عدم تكليف غير العاقل وغير البالغ |
| 31 | أقوال العلماء في تعريف العقل |
| 32 | مرادفات العقل واختلافها بالاعتبار |
| 32 | متى يتبدى وجود العقل؟ ومتى يكتمل؟ |
| 32 | الخلاف في محلّ العقل وأثره |
| 33 | تعريف البلوغ |
| 34 | الاحتلام وبم يثبت؟ |
| 34 | إنبات الشعر من علامات البلوغ |
| 35 | كيف يثبت إنبات الشعر؟ |
| 35 | أقوال العلماء في سنّ البلوغ |
| 37 | الحيض والحمل من علامات البلوغ للأنثى |
| 37 | من علامات البلوغ (رائحة الإبطين، وفرق أرنبه الأنف، وغلظ الصوت) |
| 38 | بلوغ دعوة النبي من شروط التكليف |
| 38 | أهل الفترة وأقسامهم |
| 39 | نجاة أبوي النبي -صلى الله عليه وسلم- |
| 42 | من شروط التكليف: انتفاء الإلجاء والغفلة وعدم الإكراه |